شهرية الشرق الأوسط

(١١)

الوطــن البديــل

آفاق التطبيق وسبل المواجهة

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها
مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان – ٢٠١٠م

كافة الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢

ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمّان (١١١١٨) الأردن

E-mail: mesc@mesc.com.jo
http://www.mesc.com.jo

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

الوطــن البديــل

آفاق التطبيق وسبل المواجهة

تقديم

أحمد عبيـدات

تحرير

جواد الحمـد

المشاركون

زكي بني إرشيد	سمير سمعـــان
عبد الله المجالي	علي أبو السكـــر
ناهض حتـــر	يعقوب سليمـــان

شهريـــة الشـــرق الأوســـط

رقم الإيداع في دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٣/٨٧١)

المحتـــويـــات

الموضـوع	الصفحة
الملخص التنفيذي	٧
التقـديـــم	١٣
المقـدمـــة	١٨
المحور الأول "الترانسفير" جزء من تحقيق مشروع الوطن البديل	٢٥
المحور الثاني آليات ومحاولات تطبيق مشروع الوطن البديل وسيناريوهاتها	٣١
المحور الثالث آليات مواجهة مشروع الوطن البديل	٤٥
وقائع النقاش	٦٥
قائمة التعريف بالمشاركين	٨١
ملخص بالإنجليزية	--

الملخص التنفيذي

يقدم هذا الكتاب نتاج حلقة نقاش بعنوان "**الوطن البديل، آفاق التطبيق وسبل المواجهة**"، حيث برزت أهمية فكرة الحلقة في ضوء سيطرة اليمين الصهيوني المتطرف على الحكم في إسرائيل، وعودة الفكرة الصهيونية إلى طرح مشروع الوطن البديل للخروج من المأزق السياسي الذي تعيشه إسرائيل وعملية التسوية، وفي ضوء الضعف الذي تعيشه السلطة الوطنية الفلسطينية قيادة وتفاوضاً وميداناً، وفي ظل مواقف دول عربية تسعى إلى تصفية القضية الفلسطينية وتحميل الأردن الثمن الأكبر من ذلك وفق ما عرف تاريخيا بالخيار الأردني، أو الوطن البديل، وكذلك في ضوء اللغط الذي ساد الساحة الأردنية كردود فعل على هذه التطورات ليخلط بين الوطني والمصالح الشخصية والفئوية، وليخلط بين نزع حقوق الناس الدستورية وبين الإجراء الوقائي المفترض لحماية البلاد، وقد هدفت الحلقة إلى إظهار خطورة العودة إلى مشروع الوطن البديل وتداعياته على الأردن والقضية الفلسطينية، ومناقشة سيناريوهات تنفيذه وآليات مواجهته، وتقديم ملامح رؤية إستراتيجية أردنية مشتركة لذلك.

افتتح مدير الحلقة* بالتأكيد على أن مشروع الوطن البديل هو امتداد تاريخي واستراتيجي للمشروع الصهيوني الذي انطلق منذ القرن التاسع عشر، وتمثل موجات الترحيل والإحلال قاعدة عملية من قواعده، لتكون فلسطين كاملة، وعلى رأسها القدس، خالصة لليهود، حيث أكدت الأحزاب الإسرائيلية الرئيسة على الأردن بوصفه المكان المفضل للوطن البديل للفلسطينيين.

---

* أدار الحلقة أ. جواد الحمد/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط

وأكد على أن مسألة الوطن البديل المطروحة صهيونياً تستوجب التأكيد على أن الأمة العربية أمة واحدة والوطن العربي وطن واحد، ولا يعني تمتع أي مواطن عربي بجنسية بلد آخر تخليه عن أرضه أو وطنه بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون، ومن هنا فإن الارتكاز على مشروع سايكس-بيكو لعام ١٩١٦ في تعامل العرب مع قضاياهم القومية الكبرى يشكل مقتلاً في عقيدتهم ومبادئهم ووحدتهم ووجودهم، ولا يمكن أن يشكل إطارا ناظما لتفكيرهم- قيادات وشعوباً- في حل القضية الفلسطينية أو دعمها، فكما أن تحرير فلسطين واجب فلسطيني، فهو واجب عربي وإسلامي بنفس الدرجة، وأن أي حل أو مشروع لا يحقق العودة والتحرير وإنهاء الكيان الإسرائيلي إنما هو خدمة لاستقرار المشروع الصهيوني، بل وتوسعه، وأن مواجهة مشروع الوطن البديل يستلزم بالضرورة دعم المقاومة الفلسطينية، وليس العمل على تكريس وجود الكيان الإسرائيلي وحفظ أمنه من خلال عملية السلام واتفاقات السلام معه.

وفي المحور الأول من الحلقة تحت عنوان: "**مشروع الوطن البديل وخطورته على الأردن والقضية الفلسطينية**"، أشار المشاركون إلى أن مشروع الوطن البديل يمثل قاعدة إستراتيجية من قواعد المشروع الصهيوني القائم على امتلاك "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، أو إفراغ الأرض من شعبها، بإتباع سياسات الترحيل والترانسفير الجماعي عبر القتل والمجازر والإرهاب الذي مارسته العصابات اليهودية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضد الشعب الفلسطيني كاملا.

وأكدوا على أن الحكومات الإسرائيلية تقوم من أجل ذلك بإنجاز المشاريع الاستيطانية الكبرى رغم الاعتراضات القانونية الدولية، غير أنها تكمل برنامجها في تفريغ فلسطين من أهلها وهويتها الإسلامية والعربية والفلسطينية على حد سواء.

ورأى المشاركون أن مشروع الوطن البديل يحقق إنجازا تاريخيا واستراتيجيا للمشروع الصهيوني في تصفية القضية الفلسطينية أساسا وعلى حساب الأردن والشعب الفلسطيني معاً، لتبقى فلسطين التاريخية تحت هيمنة الكيان الإسرائيلي، وليصبح الأردن وطناً بديلا للشعب الفلسطيني بعد ترحيله من أرضه، وبذلك اعتبر المشاركون أن المشروع الصهيوني يستهدف تصفية القضية الفلسطينية أساسا، وهو ما يجعل مواجهته هَمّا فلسطينيا وأردنيا مشتركا، وسببا لوحدة الشعبين وتلاحمهما في هذه المواجهة، ويمنع أن يتحول الأمر إلى الخلاف بينهما بسبب التشارك الحاصل في بناء المملكة الأردنية الهاشمية منذ العام ١٩٥٢.

وتناول المشاركون "**آليات ومحاولات تطبيق الرؤية الإسرائيلية وسيناريوهات التطبيق المحتملة**" في المحور الثاني، حيث طرحت عدة آليات يمكن أن تقوم بها إسرائيل وأطراف عربية وإقليمية ودولية لتسهل تطبيق الرؤية الإسرائيلية، ومنها التعويض بدل العودة، وإبرام معاهدات واتفاقيات سلام مع الكيان الإسرائيلي لدعم وجوده وحفظ أمنه، وإقامة مناطق صناعية مؤهلة لاستيعاب العاملين من مبدأ تحقيق السلام عبر التنمية الاقتصادية والمشاريع التنموية.

وطرح المشاركون سيناريوهات لتطبيق الرؤية الإسرائيلية، ومنها سيناريو يقوم على إقامة دولة فلسطينية مقيدة، في حدود جغرافية ضيقة في الضفة الغربية مع ترحيل عرب ١٩٤٨ إليها وإقامة كونفدرالية بينها وبين الأردن، ومقابل هذا السيناريو هناك سيناريو متفائل بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، مع قبول الأردن لوحدة معها على أساس كونفدرالي أو فيدرالي أيضا.

ونبه المشاركون على أن هناك آليات وأساليب خطيرة يجري بحثها

بجدية لتسهم في تسهيل تطبيق هذا المشروع، منها جهود وتوجهات التنازل عن حق العودة، وهز الوحدة الوطنية القائمة في الأردن، كما حذر البعض من خطورة المادة (٨) من معاهدة وادي عربة لعام ١٩٩٤ بخصوص موضوع اللاجئين.

وفي المحور الثالث بعنوان: "**آليات المواجهة على كافة المستويات الرسمية والشعبية**" ناقش المشاركون طبيعة المواجهة الممكنة لمشروع الوطن البديل؛ ودعوا إلى تعريف المشروع الصهيوني للوطن البديل حتى يتم اتخاذ المواقف بوضوح على أساسه، ودعوا إلى بناء إستراتيجية مواجهة واضحة تضمن الحفاظ على الأردن ومجتمعه المتماسك، ويضمن حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته، وتتصدى للمشروع الصهيوني وأطماعه، وتدعم المقاومة الفلسطينية وتحتضنها، وتدعم صمود الشعب الفلسطيني وقوته في الداخل والخارج، وتشجع على إبقاء روح العودة حية في نفوس الأجيال، وتمكن الجبهة الداخلية الأردنية بكافة أطيافها لتوجيه بوصلة الصراع نحو المشروع الصهيوني المستفحل.

ودعا المشاركون إلى إعادة النظر بعلاقات الأردن وتحالفاته، خاصة مع القوى الفلسطينية الفعالة على أساس هذه الإستراتيجية؛ حيث لاحظ المشاركون أن قوى المقاومة الفلسطينية هي التي تمثل الموقف المتوافق مع المصالح الأردنية والفلسطينية العليا ومواجهة مشروع الوطن البديل، فيما تعمل قوى التسوية على تثبيت وجود الكيان الإسرائيلي وحماية أمنه، ما يعني استمرار خطر مشروع الوطن البديل والتوطين والتهجير قائما، خاصة أن مشروع الوطن البديل هو مشروع إسرائيلي- أمريكي وليس فلسطينياً أو أردنياَ، وأن التعامل معه يجب أن يكون من منطلق فكري سياسي قومي وإسلامي، وليس من متطلبات الحدود الجغرافية الضيّقة.

وفي ختام الحلقة طرح مديرها عددا من التوجهات والوسائل التي تُعين الأمة العربية والأردن والشعب الفلسطيني على مواجهة المشروع الصهيوني ضد فلسطين وضد الأردن وبقية المنطقة العربية، مؤكدا أن الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، خاصة في الأردن، لا بد أن يُدعم سياسياً وعملياً، وأن يسمح له بالعمل لفلسطين وقضيتها على كافة المستويات، بما في ذلك بناء التنظيمات السياسية، والمنظمات الشعبية، وإنشاء حركة العودة الفلسطينية كحركة سياسية، وذلك كما أكد الملك الراحل الحسين بن طلال في مؤتمر قمة الرباط لعام ١٩٧٤ من "أن الجنسية المكتسبة للفلسطيني لا تفقده حقه في المطالبة بحقوقه في فلسطين".

كما أكد على أهمية التلاحم والوحدة في المجتمع الأردني، لأن تفكيك المجتمع وإثارة الفتن فيه على أسس جهوية وإقليمية ونفعية إنما تساهم في إضعاف الدولة والمجتمع في مقاومة مشروع الوطن البديل ومشاريع التوطين الأخرى، وأن التهديد الصهيوني لفلسطين والأردن يجب أن يكون عامل توحيد، وليس سببا لإثارة الخلافات والإشكالات وخلق المعاناة الإنسانية للفلسطينيين، ما قد يصب في خدمة مشروع الوطن البديل مباشرة، وأكد في ختام الحلقة على الإجماع الذي حظي به رفض مشروع الوطن البديل، والاتفاق الكامل على ضرورة محاربته برؤية إستراتيجية مشتركة ومتفق عليها بين مختلف الأطراف والأطياف، وهو ما يعكس الإجماع الوطني الفلسطيني والأردني على ذات الهدف.

وتقديرا من رئيس وزراء الأردن الأسبق دولة الأستاذ أحمد عبيدات فقد تفضل مشكورا بالتقديم لهذه الدراسة التي تمثل حصيلة حلقة النقاش المذكورة وأوراقها، حيث أكد على أهمية الحلقة ومخرجاتها التي تدل على وعي وفهم عميقين من الباحثين والمشاركين لفلسفة فكرة الوطن البديل

ودوافعها، وأن الحلقة قدمت تشخيصا دقيقا للبيئات والظروف التي تنبت وتترعرع في ظلها مثل هذه الأفكار، مع طرح أفكار متقدمة حول سبل مواجهة التحديات التي تمثلها فكرة الوطن البديل بكل صورها وأشكالها وتجلياتها.

واستغرب مواقف الأنظمة السياسية الرسمية العربية والفلسطينية وسلوكها وردود أفعالها تجاه قرار الدولة الصهيونية بطرد سبعين ألف مواطن فلسطيني من الضفة الغربية، مما ينذر بخطر كبير على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ويشكل هاجساً ثقيلاً يقض مضاجع نظام الحكم في الأردن ويهدد مستقبله، لأن نجاح إسرائيل في تحقيق فكرة الوطن البديل، يعني قيام حكم بديل صنيعة لإسرائيل، وهذا يعني اختراقاً سياسياً واقتصادياً وأمنياً للوطن العربي من المحيط إلى الخليج، يمهد لخلق ظروف إقليمية ودولية ملائمة لصراع عربي- عربي، وطي صفحة الصراع العربي- الصهيوني.

ودعا الشعب الأردني والفلسطيني بجميع فئاته إلى وقفة صادقة معا، والعمل يداً واحدة لصون الوحدة الوطنية وصياغة مستقبلنا قبل أن يصوغه الآخرون لنا، ولمواجهة الأخطار التي تهدد وجودنا، مشيرا إلى ما توصلت إليه اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني عام ١٩٩٠ بخصوص العلاقة الأردنية- الفلسطينية وموضوع الوطن البديل، حيث قرر الميثاق ضرورة استمرار هذه العلاقة وتمتينها في مواجهة الخطر الصهيوني العنصري الاستعماري الذي يهدد وجود أمتنا العربية وحضارتها ومؤسساتها، ويستهدف الأردن مثلما استهدف فلسطين، وأكد الميثاق على أن الهوية العربية الفلسطينية هوية نضالية سياسية، وهي ليست في حالة تناقض مع الهوية العربية الأردنية.

التقديم

دولة الأستاذ أحمد عبيدات*

لقد شعرت وأنا أدقق فيما طرحه الإخوة المشاركون في ندوة "الوطن البديل"، التي نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، بأن شعبنا بألف خير؛ فقد عبر المشاركون على اختلاف مشاربهم الفكرية وتوجهاتهم السياسية عن وعي وفهم عميقين لفلسفة هذه الفكرة ودوافعها، كما صدروا في ما طرحوه عن تشخيص دقيق للبيئات والظروف التي تنبت وتترعرع في ظلها مثل هذه الأفكار، وقد طرحوا أفكاراً متقدمة حول سبل مواجهة التحديات التي تمثلها فكرة الوطن البديل بكل صورها وأشكالها وتجلياتها، وفي المحصلة أجدني متفقاً مع كل واحد من الإخوة المحترمين في بعض ما طرحه ومختلفاً أحياناً في البعض الآخر، وفي جميع الحالات فإني أتفهم مقاصدهم مفترضاً حسن النية والإخلاص في كل ما تم طرحه.

لكنني لا أستطيع أن أكتم غيظي أو أخفي شعوري بالصدمة وأنا أتابع مواقف الأنظمة السياسية الرسمية العربية وسلوكها، وفي مقدمتها السلطة الفلسطينية وردود أفعالها على قرار الدولة الصهيونية بطرد سبعين ألف مواطن فلسطيني من الضفة الغربية، ويبدو لي أن هذه الأنظمة تتصرف أو لا تتصرف، ويطلق الناطقون باسمها تصريحات هنا وهناك، وكأن الموضوع لا يعنيها من قريب أو بعيد، وأتساءل بصدق: هل تحولت القضية الفلسطينية إلى مشروع استثماري لبقاء السلطة الفلسطينية واستمرارها بأي ثمن؟ وكيف أصبحت فكرة الوطن البديل هاجساً ثقيلاً يقض مضاجع نظام الحكم في الأردن ويهدد مستقبله؟ كما أتساءل: هل

* رئيس وزراء الأردن الأسبق

تحولت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى معسكرات اعتقال اختياري لسكانها؟ ويتراءى لي من جهة أخرى أن وجود "المعارضة الفلسطينية" في سوريا قد أصبحت فزاعة أو ورقة سياسية يعلو صوتها ويخفت وفقاً لطبيعة الضغوط التي تمارس على النظام السوري، مثلما أصبحت قضية غزة المحاصرة ورقة رابحة بيد النظام المصري لكسب رضا الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وأخيراً فقد غدت القضية الفلسطينية بالنسبة لبقية أنظمة الحكم العربية شيئاً من الماضي، وفرصة لتحلل هؤلاء من التزامهم القومي تجاه قضايا الأمة كلها.

ومع كل ذلك فهناك سؤال كبير لا بد من الإجابة عليه، كيف استطاعت إسرائيل أن تحتل كل فلسطين ومعها أراضي عربية في مصر وسورية ولبنان والأردن، وأن تهدد الأمن القومي العربي تهديداً مباشراً، ثم تجعل من القضية الفلسطينية بمرور الزمن مشكلة أمنية لكل نظام عربي بمفرده؟

واليوم هل تدرك أنظمة الحكم العربية، ومعها قيادة السلطة الفلسطينية، أن نجاح إسرائيل في تحقيق فكرة الوطن البديل، يعني قيام حكم بديل صنيعة لإسرائيل، وأن هذا يعني اختراقاً سياسياً واقتصادياً وأمنياً للوطن العربي من المحيط إلى الخليج؟

ألا تدرك هذه الأنظمة أن تنفيذ مؤامرة الوطن البديل سيمهد الطريق ويهيئ الظروف الإقليمية والدولية الملائمة لصراع عربي- عربي، وطي صفحة الصراع العربي- الصهيوني، وأن إسرائيل ومن يؤيدها ستتعهد تأجيج هذا الصراع، وسيشارك في تنفيذه العملاء من مختلف المستويات والمواقع في الوطن العربي، وأن الشعوب العربية ستكون هي حطب هذا الصراع!

هذه ليست شطحة فكرية، ولكنها قراءة للواقع الراهن بعقل بارد، واستشراف للمستقبل الذي يصنعه الآخرون إذا تخلى عنه أصحابه، ولنا جميعاً عبرة في ما يجري حولنا، أو ليس ما يجري في العراق اليوم صراع عربي- عربي خلقته الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف، وتؤججه دول وأجهزة أجنبية وعربية، وينفذه تجار حروب وعملاء بغطاء طائفي، أو ليس ما جرى في لبنان صراع عربي- عربي زرع الاستعمار والصهيونية بذرته الأولى، واشتعلت نيرانه عندما تهيأت ظروف إقليمية ودولية ملائمة، أو ليس ما جرى ويجري في السودان في بعض وجوهه صراع عربي- عربي؟ بل ألسنا نعيش اليوم صراعاً فلسطينياً- فلسطينياً تحت حراب الاحتلال الإسرائيلي، ولا يعرف أحد كيف ومتى وأين سيتطور هذا الصراع؟

أنا أدعو الشعب الأردني بجميع فئاته وكل الشرفاء في الأردن وفلسطين إلى وقفة صادقة مع النفس بعيداً عن العواطف والحسابات الصغيرة والعصبيات الضيقة، والعمل يداً واحدة لصون الوحدة الوطنية وصياغة مستقبلنا قبل أن يصوغه الآخرون لنا، في مواجهة الأخطار التي تهدد وجودنا، وإذا أردنا أن نهزم مؤامرة الوطن البديل فعلينا أن نحافظ على هذا الوطن الذي نعيش على ترابه أولاً بكل ما أوتينا من صدق وقوة، وأن نناضل موحدين لبناء دولة المؤسسات والقانون التي تضمن العدالة والكرامة للجميع، وتحترم حقوق المواطنة، وعلى النظام العربي الرسمي والدول العربية المحيطة بفلسطين بصورة خاصة أن تسقط مبادرة السلام العربية من حساباتها، فقد أصبحت أضحوكة أمام تعنت إسرائيل ورفضها لجميع مبادرات السلام العربية والدولية، وأن تعمل على خلق موقف فلسطيني موحد في مواجهة مخططات الاحتلال الصهيوني وعدوانه

المستمر على الشعب الفلسطيني وعلى الأرض والمقدسات، وأن تتبنى برنامجاً على مستوى القمة لدعم صمود الشعب الفلسطيني على تراب وطنه فلسطين، وتنفيذ قرارات مؤتمري القمة الاقتصادية في الكويت ومؤتمر الدوحة عام ورفع الحصار عن غزة، وبذلك يكون لها دور في هزيمة فكرة الوطن البديل، وبذلك أيضاً تحمي النظام العربي نفسه من الاندثار.

وفي ختام هذا التقديم أرى من واجبي أن أضع بين أيديكم ما توصلت إليه اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني عام ١٩٩٠ بخصوص العلاقة الأردنية- الفلسطينية وموضوع الوطن البديل، فقد قرر الميثاق ضرورة استمرار هذه العلاقة وتمتينها في مواجهة الخطر الصهيوني العنصري الاستعماري الذي يهدد وجود أمتنا العربية وحضارتها ومؤسساتها، ويستهدف الأردن مثلما استهدف فلسطين.

وفي مواجهة مشروع الوطن البديل، أكد الميثاق أن الهوية العربية الفلسطينية هوية نضالية سياسية، وهي ليست في حالة تناقض مع الهوية العربية الأردنية، ويجب أن لا تكون، فالتناقض هو فقط مع المشروع الصهيوني الاستعماري، وكما أن الهوية الوطنية الفلسطينية هي نقيض للمشروع الصهيوني وتكافح من أجل هدمه فإن الهوية الوطنية الأردنية من هذا المنظور هي أيضاً نقيض للمشروع الصهيوني وتحصين للأردن من مخططات الصهيونية ومزاعمها المختلفة.

وبهذا المفهوم يصبح الأردن وفلسطين حالة عربية واحدة، بنضالهما المشترك في التصدي للمخطط الصهيوني التوسعي ورفضهما الحازم لمؤامرة الوطن البديل.

وعلى هذا الأساس فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تُفهم

العلاقة الأردنية- الفلسطينية أو أن تستغل أي حالة فيها من أي طرف وتحت أي ظرف لتصبح مدخلاً للانتقاص من حقوق المواطنة وواجباتها، أو سبباً لإضعاف الدولة الأردنية من الداخل، وخلق الظروف التي تؤدي إلى تمرير المشروع الصهيوني لتحويل الأردن إلى بديل عن فلسطين، وبهذا المفهوم يصبح الالتزام بأمن الأردن الوطني والقومي مسؤولية تقع على عاتق المواطنين جميعاً، مثلما يؤكد ذلك نضالهم وتضحياتهم الموصولة في سبيل تحرير فلسطين والحفاظ على الأردن وعروبته.

وانطلاقاً من كل ما سبق فإن الوحدة الوطنية الأردنية هي القاعدة الصلبة التي تقوم عليها العلاقة الوثيقة بين جميع المواطنين في الدولة الأردنية، كما أن استحالة الفصل على أرض الواقع بين المواطنين من أبناء الشعب العربي الأردني على اختلاف أصولهم يستلزم حماية هذه الوحدة وترسيخها، بما يعزز منعة الأردن ويحفظ أمنه الوطني والقومي ويحمي جبهته الداخلية ويضمن الفرص المتكافئة لجميع المواطنين دون تمييز، ويصون مصالحهم المشروعة وحقوقهم التي كفلها الدستور.

عمان، في ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠

المقدمة

شكلت نظرية الإحلال أو "الترانسفير" قاعدة استراتيجية من قواعد المشروع الصهيوني منذ انطلاقته عام ١٨٩٧، وشكلت موجات الهجرة الهائلة بتسهيل من الاستعمار البريطاني ووفق وعد بلفور أداة فاعلة في شحن وتطوير برامج "الترانسفير"، وكانت حرب عام ١٩٤٨ وما تضمنتها من مجازر وحشية وعمليات إرهابية وقتل غير مسبوق ضد الشعب الفلسطيني، سببا مباشرا لتفعيل برامج الترحيل و"الترانسفير" وتدمير القرى التي يسكنها هؤلاء الضحايا.

وفي الوقت نفسه كان ينظر إلى كيفية تصفية قضية هؤلاء المهجرين إلى خارج بلادهم، ممن لم يتم تصفيتهم، كمشكلة عربية تستوجب حلاً خارج الكيان الإسرائيلي حسب الطروحات الإسرائيلية والغربية، وأكدت الأحزاب الإسرائيلية الرئيسة منذ تأسيس الكيان وكذلك السياسات الغربية الداعمة للمشروع الصهيوني على الأردن بوصفه المكان المفضل للوطن البديل للفلسطينيين، ومنذ ذلك التاريخ والمحاولات جارية وبكل قوة لتحقيق هذه النظرية وتطبيقها بوصفها مخرجاً استراتيجيا لتصفية القضية الفلسطينية، وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي لإسرائيل.

ومع تطور الأوضاع شملت النظرية الفلسطينيين الذي بقوا في مساكنهم وبيوتهم تحت الحكم الإسرائيلي، والذين يقدرون اليوم بحوالي مليون ونصف المليون نسمة في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

تبنت التوجهات الصهيونية المتطرفة واليمينية، بل وبعض اليسارية منها، أو ما يسمى بالوسط، ذات الأهداف لعملية الترحيل "الترانسفير"، أو إنشاء الوطن البديل، ولكن بأثواب وآليات ومسميات أخرى، كان من

أبرزها ما عرف بـ "الخيار الأردني"، ومشروع الكونفدرالية أو الفدرالية الفلسطينية-الأردنية، كما شكلت عمليات الاستيطان واسع النطاق لليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ مظهراً أساسياً من مظاهر سياسات حزب العمل الإسرائيلي والأحزاب الأخرى، بخصوص الإعداد لمشروع الوطن البديل.

ويبدو أن التركيز على مجرد إنشاء دولة فلسطينية في بدايات الثمانينيات كان يهدف إلى التحول عن هدف التحرير الكامل وإنهاء الكيان الإسرائيلي، ليكون مشروع الدولة هو السبيل الوحيد لإنجاز المشروع الفلسطيني، وبالتالي اعتبار إنشاء دولة ملحقة بالأردن، ذات السيادة على السكان دون الأرض، عبر حكم ذاتي أو ما شابه(سلطة وطنية) مدخلاً جوهرياً لتطبيق مشروع الوطن البديل وتحقيق الأهداف الإسرائيلية في المنطقة بتصفية القضية الفلسطينية كليا، حيث مثلت اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ بتفاصيلها ومراحلها المختلفة عن إطار عملي لمحاولة تحقيق ذلك.

وعندما نتناول مسألة الوطن البديل المطروحة صهيونيا، فإننا في ذات الوقت نستحضر أن الأمة العربية أمة واحدة، وأن الوطن العربي وطن واحد، وأن حمل جنسية أرضٍ عربية أو دولة عربية لا يعني البتة تخلي أي مواطن عربي عن أرضه ووطنه الذي يقع تحت نفس الدائرة العربية، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون، وخاصة في الأردن، وأن التوجهات الإقليمية الضيقة التي تنطلق من مشروع (سايكس –بيكو) لعام ١٩١٦ بتقسيم الأمة العربية وأرضها إلى دويلات، وتنامي فلسفة الهوية والعصبية القطرية، وسيادة مفاهيم الشعوبية في المنطقة العربية، لا يمكن أن تكون إطارا ناظما لتفكير العرب وقياداتهم وشعوبهم لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني أو دعمه.

لكن مشروع الوطن البديل أو ما عرف بأسمائه الأخرى، يعني ترحيل السكان أو إلحاقهم بكيان لا يملك السيادة على أرض فلسطين ولا على جزء منها، ومن هنا فإننا في مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن نؤكد رؤيتنا على أن تحرير فلسطين هو واجب عربي وإسلامي كما هو فلسطيني، وأن أي حل لا يحقق العودة والتحرير وإنهاء الكيان الإسرائيلي إنما هو خدمة لاستقرار المشروع الصهيوني، في الوطن العربي، وبالتالي ربما يمهد لتطبيق مشروع الوطن البديل، ويصفي القضية الفلسطينية كليا.

وننظر إلى مسألة الوطن البدل من هذه الزاوية دون انتقاص من الحقائق الوحدوية للتوجه العربي والإسلامي في الأردن وفلسطين، ولكن على أنقاض الكيان الصهيوني ومشروعه العدواني، وليس لمصلحة دعمه وتحقيق الاستقرار الأمني له، أو على حساب حقوق الشعب الفلسطيني والعربي في فلسطين والأردن.

وقد جاء هذا الكتاب نتاجا لحلقة نقاش علمية عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان بعنوان "الوطن البديل، آفاق التطبيق وسبل المواجهة " يوم السبت ٢٠/ ٣/ ٢٠١٠ وشارك فيها نخبة من الأكاديميين والسياسيين الأردنيين البارزين[١]، ويقدم الكتاب دراسة في رؤية المشروع الصهيوني للوطن البديل، ويتناول سبل المواجهة الحقيقية والفاعلة من قبل

---

١. المشاركون (حسب الترتيب الهجائي): د. أحمد نوفل/ د. أمين مشاقبة/ م. إبراهيم غوشة / أ. جميل أبو بكر/ أ. جواد الحمد/ د. خالد عبيدات/ أ. زكي بني إرشيد/ أ. سمير سمعان/ أ. عاطف الجولاني/ أ. عبد الله المجالي/ أ. علي أبو السكر/ د. محمد قطاطشة/ د. محمد مصالحة/ د. يعقوب سليمان/ أ. ناهض حتر. **(انظر التعريف بالمشاركين في نهاية الكتاب ص ٨١)**

الشعبين الأردني والفلسطيني ومن قبل الأمة العربية على مختلف المستويات لمنع تطبيقه وإفشال أهدافه التوسعية العدوانية ضد الأمة، وفي نفس الوقت يبحث في كيفية المحافظة على قوة الشعب الفلسطيني وتلاحمه مع الشعب الأردني في مواجهة مشتركة لمشروع مُعادٍ لهما من نفس المنطلقات وبذات الأهداف.

عالج الكتاب مشروع الوطن البديل ومواجهته، وجاء في ثلاثة محاور، تناول الأول منها فلسفة مشروع الوطن البديل، وتداعياته على الأردن والقضية الفلسطينية، وناقش الثاني السيناريوهات المحتملة في آليات تنفيذه، أما الأخير منها فتناول السبل والآليات الممكنة لمواجهته على كافة المستويات.

وأظهر الكتاب أن مشروع الوطن البديل يشكل قاعدة صهيونية استراتيجية، وأكد على أن مشروع الوطن البديل يلقى قبولا مبدئيا لدى الإدارة الأمريكية؛ فقد نشرت مجلة تايم الأمريكية عام ١٩٩١ افتتاحية أطلقت فيها على الأردن اسم "فلسطين الجديدة"، ونشرت مجلة فورن أفيرز التي تشرف عليها وزارة الخارجية الأمريكية، عام ١٩٩٣ دراسة بعنوان "هل سيأفل الأردن" أكدت فيها ذات المعاني.

وبين الكتاب أن مشروع الوطن البديل يلقى رفضا واسعا على المستوى الشعبي عربيا وأردنيا وفلسطينيا، لكن المواقف العملية الرسمية العربية عموما لا تزال غير كافية لرفض المشروع والعمل ضده، خاصة في ظل معاهدات السلام المصرية والأردنية والفلسطينية مع إسرائيل.

ويطرح الكتاب عدة آليات وسبل لمواجهة مشروع "الوطن البديل"، وعلى رأسها المحافظة على الوحدة الوطنية في الأردن، وتشجيع حق العودة، وتقوية المقاومة الفلسطينية بكل أشكال الدعم والصمود في

فلسطين وفي الشتات، وتقوية جدار الوحدة الداخلية، وخصوصا الوحدة والتلاحم الشعبي في المجتمع الأردني، ودعم الهوية الفلسطينية أينما وجدت وتشجيعها ودعمها بوصفها هوية نضالية عربية للصراع مع المشروع الصهيوني وليست هوية قطرية، ويحذر الكتاب من تفكيك المجتمع الأردني وإثارة الفتن فيه على أسس جهوية وإقليمية ونفعية؛ لأن ذلك يساهم في إضعاف الدولة والمجتمع في مقاومة مشروع الوطن البديل ومشاريع التوطين الأخرى.

وإنني إذ أقدم لهذا الإصدار ليسعدني أن اشكر الزملاء المشاركين على جهدهم العلمي الذي قدموه في الحلقة وتمتع بثراء علمي وفكري متميز، كما أقدم الشكر الخاص لدولة الأستاذ أحمد عبيدات، رئيس وزراء الأردن الأسبق، على التقديم الذي تفضل به لهذه المادة.

المدير العام
جواد الحمد
٢٠/ ٤/ ٢٠١٠

المحـــــــاور

ووقائـع النقاش

المحور الأول

"الترانسفير" جزء من تحقيق مشروع الوطن البديل

سمير سمعان*

تركز هذه الورقة على مخططات ومشاريع التهويد والاستيطان منذ سنة ١٨٢٧ بدءاً بالمدينة المقدسة (القدس العربية التاريخية) ومروراً بالمخطات والمساعي الصهيونية المتواصلة لتفريغ فلسطين من أهلها وساكنيها العرب على طريق "الترانسفير" والطرد بمختلف أساليبه ومسمياته، وهي تهدف من ذلك إلى توطين الفلسطينيين في الأقطار والأراضي المجاورة لفلسطين وبخاصة في الأردن، وقد أصر قادة الكيان الإسرائيلي على ذلك مباشرة بعد اغتصاب فلسطين والإعلان عن إقامة الكيان الإسرائيلي في ١٥ أيار/ مايو عام ١٩٤٨ ، فقد عملت الحركة الصهيونية والتنظيمات اليهودية الإرهابية في فلسطين (الهاغانا- اتسل- لحي) موحدة تحت راية ما يسمى "جيش الدفاع الإسرائيلي" على إحلال أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود محل الفلسطينيين الذين سيتم طردهم وإخراجهم قسراً وراء الحدود، والقيام بإجراء مسح احتلالي لمدن وقرى وتجمعات الفلسطينيين ممن أصبحوا خاضعين لنظام إرهابي صارم يمثل شكلاً من أشكال الحكم العسكري الإسرائيلي حتى تنفذ عملية الترحيل، ويحل محلهم المستوطنون والمهاجرون بصورة قسرية في كل مدينة وقرية فلسطينية، حيث يتم اقتحام البيوت والمنازل والاستيلاء عليها.

---

* باحث ومؤرخ، وخبير في الدراسات العبرية

مشاريع التهويد و"الترانسفير"

كانت مشاريع التهويد قد شكلت الخطوة الأولى في الأجندة الصهيونية لتغليب العنصر اليهودي على الوجود الحضاري العربي المستدام في أرض فلسطين ذات الطابع العربي الإسلامي المحض، والتي اعتبرت بحق المحطة الاستعمارية الصهيونية الشمولية للشروع بالقضاء على الهوية الثقافية لفلسطين، بل الأرضية التي ستنطلق منها الصهيونية لغزو واحتلال هذا القطر العربي وإن أمكن إبادته جسدياً ومعنوياً كمقدمة للقفز على سائر مدن وقرى فلسطين وأراضيها وثرواتها ومقدراتها، وذلك باستخدام كل وسائل الإرهاب الجسدي والمعنوي المتوافرة لديه، وذلك بهدف اصطناع تراث يهودي وحضور ديموغرافي يهودي وفقاً للاتفاق الصهيوني- البريطاني مبدئياً الذي تولى قيادته الأثرياء اليهود من بريطانيا وفرنسا بمساندة ودعم كامل من الساسة والمتنفذين الإنجليز والفرنسيين، وزينوا لليهود إقامة "صهيون" والعودة إلى أرض الميعاد إذا ما وافق اليهود على هذا الطرح، وعلى رأسهم "موسى مونتفيوري" الذي قام بزيارة فلسطين سبع مرات، وكذلك لقاءات ثيودر هرتسل مع الخليفة العثماني، ولقاءاته مع الألمان ومحمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا للموافقة على مشروع إقامة القدس اليهودية الجديدة محل القدس العربية، والسماح ببناء سلسلة من الأحياء اليهودية منذ عام ١٨٥٥ التي استمرت حتى عشية اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨، وبالتالي العمل على تطويق الأحياء العربية بإقامة أحياء استيطانية جديدة بعد أن تفلح إسرائيل بتهجير الفلسطينيين وتوطينهم بعيداً عن أرض فلسطين، مع التركيز على دمج هؤلاء اللاجئين في البلدان التي هُجِّروا إليها عنوة، ورفض إسرائيل القاطع لتنفيذ قرار (١٩٤) الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٩٤٨/١٢/١١ الذي نص على: "تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم".

مشاريع التوطين خارج فلسطين

رغم قرار الأمم المتحدة بقبول إسرائيل عضواً فيها غير أنها قبلت هذه العضوية بعد إعلان ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة عن قبولها- دون تحفظ- للقرار (١٨١) لعام ١٩٤٧ الخاص بالتقسيم، والقرار (١٩٤) لعام ١٩٤٨ الخاص بعودة اللاجئين، لكن إسرائيل لم تطبق أياً من القرارين، حيث شهد الموقف الإسرائيلي تشدداً وتصلباً إزاء عودة اللاجئين الفلسطينيين، بل وراح المساندون والمؤيدون للصهيونية بإطلاق مشاريع متعددة لدعم فكرة التوطين، وقد قدمت هذه المشاريع بدعوى إيجاد حل لقضية اللاجئين*، ولعل أبرزها "**خطة ماك جي**" التي قدمها مستشار وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط آنذاك عام ١٩٤٩، و"**بعثة جوردون كلوب**" التي أوكل إليها القيام بدراسة الأحوال الاقتصادية للبلدان العربية والاسترشاد ببرنامج التنمية المناسب لاستيعاب اللاجئين.

وتوالت مثل هذه المشاريع لمساندة الصهيونية وإسرائيل وإخراجها من مأزقها، مثل مشروع "**بلاندفورد**" الذي خصص له ميزانية بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، ويقضي بتهجير ١٠٠ ألف لاجئ، حيث وافقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١١/ ١٢/ ١٩٥١، ومشروع "**الجزيرة**" الذي قصد منه توطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في منطقة الجزيرة السورية، ثم مشروع "**سيناء**" الذي خصص لتوطين قسم من لاجئي قطاع غزة في سيناء خلال الفترة ١٩٥١- ١٩٥٣، ومشروع "**جونستون ١٩٥٣- ١٩٥٥**" الذي هدف في الأساس إلى تصفية قضية اللاجئين عبر

---

*. تمت الإفادة في هذه الورقة بشكل كبير من دراسة أعدها الدكتور خالد صافي بعنوان "مشاريع التوطين للاجئين الفلسطينيين"، وهي منشورة على الرابط:
http://pulpit.alwatanvoice.com/content-45624.html

توطينهم في الضفة الشرقية للأردن من خلال مشروع ري من الموارد المائية العربية في نهر الأردن، ومشروع "**جون فوستر دالاس**" الذي تقدم به وزير الخارجية الأمريكية عام ١٩٥٥، ويقضي بإعادة عدد من اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين ضمن الحدود الممكنة، بينما تقوم إسرائيل بتعويض البعض الآخر منهم عبر قرض تشارك فيه الولايات المتحدة.

وقد شكلت الولايات المتحدة ومعها الغرب رؤيتها للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين وانها قضية اجتماعية واقتصادية وليست سياسية، بما يخالف الشرعية الدولية والالتفاف على نصوصها، الأمر الذي يجعلها تصب في المحصلة في صالح إسرائيل.

ولم تكتف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمشاريع التوطين الدولية التي تهدف، كما تبين، إلى الحفاظ على قوة الكيان الإسرائيلي مع التنكر لحق الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم، بل راحت تطرح مشاريع وخططا خاصة بها لتعميق التمزق الفلسطيني حتى في ظل الاحتلال؛ فقامت بتقسيمهم وتمزيقهم إلى جماعات غير قادرة على التواصل الجغرافي لسلب أي قدرة لديهم على التصدي للمشاريع الإسرائيلية في عملية التوطين، ولم تمنع إسرائيل الأحزاب والقوى السياسية من طرح هذه المشاريع آخذة بالاعتبار عامل الوقت ومرحلتي الاحتلال من نكبة عام ١٩٤٨ حتى هزيمة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧.

ومن أبرز هذه المشاريع "**خطة عملية يوحنان**"، و "**خطة العملية الليبية، ١٩٥٣- ١٩٥٨**"، و "**عملية حفرفيرت**"، و "**خطة لجنة دانين ١٩٥٦- ١٩٥٧**"، ومنها "**خطة شارون**"، و"**مشروع أشكول**"، حيث كانت هذه المشاريع موجهة بشكل رئيس وأساسي إلى من سماهم الكيان الإسرائيلي "عرب إسرائيل"، وهم الأقلية التي بقيت داخل حدود ما

يسمى الدولة العبرية لدى قيامها عام ١٩٤٨، للتخلص منهم والاستيلاء على أراضيهم ونقلها وتمليكها للمهاجرين اليهود، والسعي لإقامة دولة يهودية خالصة.

وبعد حرب عام ١٩٦٧، قدمت إسرائيل مشاريع عدة من أبرزها: "**مشروع آلوما**"، و"**مشروع موشيه ديان**"، و"**مشروع لجنة برونو**"، و"**مشروع رعنان فايتس**"، و"**مقترحات لنواب في الكنيست**"، و"**مشروع بن بورات**"، وكلها تهدف في الأساس إلى تفريغ الأرض والمكان والتاريخ من ساكنيه العرب الفلسطينيين، لتطبيق سياسة الإحلال للشعب اليهودي، وذلك في محاولة للاستفادة من نتائج الحرب ضد العالم العربي، حكومات وشعوبا وقوى سياسية، بهدف جعل التوطين أمراً واقعاً مما يمكنها من فرض رؤيتها ومشاريعها الاحتلالية على الأرض.

ولذا فإن محاولات توطين اللاجئين الفلسطينيين لم تتوقف، وتحاول إسرائيل فرض رؤيتها بأن التوطين هو الخيار الأكثر واقعية، وخاصة ما يسمى بالخيار الأردني أو الوطن البديل، مستغلة بذلك الواقع الفلسطيني المتأزم وتراجع الخطاب الرسمي العربي والفلسطيني، والحال الفلسطيني اليوم ليس كما هو بالأمس؛ حيث يعاني الشعب الفلسطيني من الفرقة والخلاف، وأصبح تطبيق حق العودة معقدا أكثر بعد اتفاقيات أوسلو ووادي عربة، وبعد تزايد ضعف المفاوض العربي والفلسطيني في عملية التسوية.

المحور الثاني

آليات ومحاولات تطبيق مشروع الوطن البديل وسيناريوهاتها

الجزء الأول

يعقوب سليمان*

إن مشروع الوطن البديل هو جزء من مشروع إسرائيل الكبرى اقتصاديا، والذي تسعى لتحقيقه الصهيونية العالمية وحلفاؤها الإمبرياليون، وكان الحديث سابقا عند اليهود كان عن حدود الدولة من الفرات إلى النيل، واليوم يبحث الإسرائيليون مشروعا اقتصاديا من المحيط إلى الخليج.

آليات ومحاولات تطبيق الرؤية

وهي الآليات المستخدمة لفرض التهجير القسري للشعب الفلسطيني من داخل فلسطين إلى خارجها، وهناك أنواع لهذه السياسات:

- **إعلامياً**

١. إسرائيلياً: يؤكد الليكود ومعظم المسؤولين الصهاينة بأن الوطن البديل هو "الأردن"، وقد تواكبت هذه التصريحات مع سياسات وإجراءات تؤكد وجهة النظر هذه.
٢. عربيا: هناك رفض تام من كافة الدول العربية وأبناء الأمة لهذه الفكرة حتى تلك التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي، وهناك أيضا إصرار على حل مشكلة اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة وبخاصة قرار ١٩٤، وثمة خلاف بين موقف شعبي يؤمن بالعودة، وموقف رسمي يؤمن بالتعويض.

---

* اقتصادي وسياسي/ أمين عام حزب "حُماة" الأردني

- **اقتصادياً**

فرضت إسرائيل على الشعب الفلسطيني سياسات اقتصادية، أهمها الحصار والتجويع المتواصل، ومصادرة الأراضي، بالإضافة إلى بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية بآثاره الاقتصادية والاجتماعية على الشعب في كل فلسطين، إلى جانب النتائج الأمنية والعسكرية، وربطت إسرائيل الاقتصادات الفلسطينية بمجمل اقتصاداتها، وخاصة عبر اتفاقيات أوسلو وملاحقها السياسية والاقتصادية، لا سيما بروتوكول باريس الاقتصادي الذي أدى إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بمجمله بالاقتصاد الإسرائيلي.

- **ديمغرافياً**

من الممارسات الصهيونية في هذا المجال الإجلاء القسري المتواصل لأبناء الشعب الفلسطيني من أراضيهم ومصادرتها، وتجويعه في غزة لدفعه إلى الهجرة، واحتلال المنازل في القدس وتركيز المستعمرات فيها، بالإضافة إلى شراء أراضٍ في الأردن بأسماء متعددة.

ومن ممارسات إسرائيل الديمغرافية طرح فكرة التعويض بدل العودة لمعظم فلسطينيي الشتات؛ فالقرار ١٩٤ واضح بالجمع بين العودة والتعويض، لا باختيار أحدهما أو الإجبار على التعويض كما هو مرغوب فيه.

ومنها التركيز على ما ورد من أدبيات الاتفاق الصهيوني ووعد بلفور، بأن شرق الأردن جزء من أرض فلسطين ويجب أن يكون هو الوطن البديل بأي حال، فالمقيمون في الأردن والذين يشكلون أكثر من نصف السكان مخطط لهم أن يوطنوا فيه دون التفكير بالأراضي التي هُجِّروا منها.

سيناريوهات التطبيق المحتملة

ثمة تصوران يحيطان بمسألة التوطين والوطن البديل قد يعملان متكاملين:

الأول: سيناريو "وطن بديل"، حيث تشير الأدبيات الإسرائيلية إلى أن شرق الأردن وطن بديل بحكم الجوار، بالإضافة إلى التركيب السكاني الحالي للشعب الأردني؛ حيث يشكل الفلسطينيون أكثر من نصف السكان طبقا لبعض التقديرات، وتؤكد المادة (٨/ ٢) بند (ج) من معاهدة وادي عربة على توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن كجزء من هذا السيناريو "... بما في ذلك المساعدة على توطينهم".

والثاني: سيناريو "أوطان بديلة"، ويكون بتوطين فلسطينيي الشتات كلٌ في موقعه، ومنحهم جنسية الدولة القاطنين فيها تحت حجة دعمهم.

وفي إطار السيناريوهات المحتملة في غضون السنوات الخمس عشرة القادمة، من الممكن تصور سيناريوهين: الأول متشائم والآخر متفائل.

السيناريو المتشائم: سيناريو الحل السلمي- فكرة حل الدولتين

المرحلة الأولى: دولة يهودية ودولة فلسطينية، وهنا يمكن تصور قبول السلطة الفلسطينية الاعتراف بيهودية إسرائيل، حيث يرحِّل الكيان الإسرائيلي أبناء الشعب العربي الصامدين في ديارهم (داخل الخط الأخضر) في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ إلى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، ويمكن أن تستغرق هذه المرحلة خمس سنوات.

المرحلة الثانية: إقامة اتحاد فدرالي بين "الدولة الفلسطينية" والمملكة

الأردنية الهاشمية ، وبذلك يكون فلسطينيو الشتات مقيمين في الأردن دون وجود مطالبات بوطن لهم، وربما يكون ذلك في مناطق الأزرق والمفرق، فهناك معلومات تشير إلى تجهيز مساحات متفاوتة بهدف توطين الشعب الفلسطيني فيها في غضون خمس سنوات أخرى.

وفي ذات الوقت تتخذ إجراءات التوطين للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وسوريا والعراق، كلٌّ في الدولة التي يقيم فيها، أو يمكن استيعاب أولئك في تجمعات سكنية جديدة في الأردن، ويتم بالطبع منحهم الجنسية الأردنية، وعلى الأرجح أن يتم استيعابهم في المناطق التي أشير إليها سابقا.

وتدخل جميع الأطراف (إسرائيل- الأردن- لبنان- سوريا- مصر- تركيا- إيران- المغرب العربي) في إطار إقليمي هو الشرق الأوسط الكبير، عبر الاتحاد المتوسطي.

وقد يتزامن ذلك مع ترتيبات أمنية وعسكرية مع كل من إيران وتركيا لضمان إخضاع إيران أو إرضائها عبر بحر قزوين والخليج العربي.

وقد يحتاج ذلك إلى خمس سنوات أخرى لتكون إسرائيل الكبرى اقتصاديا قد تحققت خلال خمسة عشر عاما.

السيناريو المتفائل

ويتشكل هذا السيناريو وفقا للمعطيات التالية:

١. عدم قبول إسرائيل بالضغوطات الدولية وتراجع الرئيس الأمريكي أوباما عن موقفه المعلن في خطابه في القاهرة.

٢. استمرار إسرائيل في سياسة الاستيطان والإحلال والتهجير القسري للفلسطينيين.

٣. صمود إيران وامتلاكها السلاح النووي خلال خمس سنوات.

٤. صمود سوريا وقوى المقاومة.

٥. تغير ميزان قوى الدول الإقليمي لغير صالح الولايات المتحدة، وظهور قوى عظمى جديدة، وظهور تحالفات وتقسيمات دولية جديدة تؤدي إلى تغير في الوضع لصالح القضية الفلسطينية، أو الضغط على إسرائيل للرضوخ لفكرة حل الدولتين، وانسحابها إلى حدود عام ١٩٦٧.

٦. قبول الأردن باتحاد فيدرالي مع الدولة الفلسطينية، وضمان حدود آمنة له ولإسرائيل عبر اتفاقيات دولية.

وفي الختام يمكن القول إن كل ما تقدم احتمالات قابلة للتغيير إذا ما تغيرت موازين القوى دوليا وإقليميا وعربيا.

المحور الثاني

آليات ومحاولات تطبيق مشروع الوطن البديل وسيناريوهاتها

الجزء الثاني

عبد الله المجالي*

لم يعد الرسميون الأردنيون مهتمين بقضية تسويق معاهدة وادي عربة على أنها الترياق الذي سينقذ الأردنيين من وضعهم الاقتصادي المتردي، وأقصى ما يتحدث به هؤلاء- خصوصا ممن شاركوا في تلك المفاوضات- أن المعاهدة دفنت ما يسمى بالوطن البديل، وألجمت خطط إسرائيل ونواياها التوسعية تجاه شرق النهر، وهم يتحدثون عن حنكة المفاوض الأردني وذكائه اللذين أجبرا إسرائيل على ترسيم حدودها الشرقية.

والسؤال المطروح: هل استطاعت المعاهدة فعلا دفن مشروع ما يسمى بالوطن البديل؟ أم إنها ستساهم في إحيائه وجعله أمرا واقعا لا بد منه؟

في مفردات السياسة التي يتعامل بها العالم، ليس هناك ما يجبر الدولة (أ) التي تملك القوة والنفوذ، على عدم استغلال نقطة ضعف أو ظرف مواتٍ تمر به الدولة (ب) لتحقيق أطماعها، إلا أن تكون كلفة استغلال الظرف المواتي أكبر من الفائدة المتوقع جنيها، أما المعاهدات والاتفاقيات فهي مواد قانونية يمكن أن تعد أرشيفا جيداً إذا ما أراد الطرفان الاحتكام إليها للوصول إلى تسوية ما.

وإذا عكسنا هذه المعادلة السياسية على واقع العلاقات الأردنية-

* سكرتير تحرير جريدة السبيل الأردنية اليومية، وهو باحث سياسي وإعلامي

الإسرائيلية، فلا يوجد ما يمنع إسرائيل- وهي الطرف الأقوى والأكثر نفوذا- من استغلال أي فرصة مواتية (ظرف محلي أو إقليمي أو دولي، إضافة إلى نقطة ضعف داخلية) لإعادة طرح مسألة الوطن البديل وتسويقها بشكل رسمي.

إن الإشارات الإسرائيلية تجاه مشروع الوطن البديل لم تفقد زخمها، حتى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، ووادي عربة عام ١٩٩٤، وهي ما زالت جزءا لا يتجزأ من مساحة التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي للتخلص من مشكلة القضية الفلسطينية، وهي بديل موجود دائما في رؤية الأحزاب والقوى الإسرائيلية، تتراجع حينا وتتقدم أحيانا، ولا أحد يستطيع أن يقدم برهانا ساطعا على أن فكرة الوطن البديل لم تعد تداعب مخيلة الساسة الإسرائيليين.

كما أن تحقيق فكرة الوطن البديل كمشروع حيوي ومقبول لإنهاء ملف القضية الفلسطينية، وبالتالي طي ملف الصراع العربي- الإسرائيلي، لم يعد بحاجة إلى قوة الإكراه أو "الترانسفير"، أو حتى حرب قصيرة سريعة، بل بات يحتاج إلى تنفيذ ناعم هادئ، وبنفَس طويل، وبأساليب غاية في التمويه، ثم بعد ذلك القيام بتسويق بارع كما كل المشاريع التي سُوِّقت.

فكرة الوطن البديل بدأت مع إنشاء ما يسمى دولة إسرائيل، وهي أداة من أدوات السياسة الصهيونية- الأمريكية لطي ملف القضية الفلسطينية، وإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي، وإنهاء حق العودة، وضمان أمن دولة إسرائيل، وإن تحقيق هذه المطالب تحت أي مسمى كان، يعني نجاح فكرة الوطن البديل، وسيكون ذلك على أرجح الأقوال الصهيونية القديمة والحديثة في الأردن.

السيناريوهات الجديدة لتطبيق مشروع الوطن البديل

لم يفتأ الصهاينة منذ إنشاء دولتهم يضعون المخططات والمشاريع لتنفيذ مشروع الوطن البديل، ويعد آخر السيناريوهات التي تسربت:

السيناريو الأول: وحدة الضفتين

في مطلع حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٦ عقد معهد "أميركان إنتربرايز"، وهو من أكثر مراكز الدراسات تأثيرا في السياسة الخارجية الأميركية في عهد باراك اوباما، ورشة غير رسمية تحت عنوان: **"إقامة الفدرالية الأردنية-الفلسطينية، والعودة إلى خيار وحدة الضفتين"**، وكانت الغاية من الورشة هي استجلاء الآراء والمواقف قبل أن يتم تحويل هذا الطرح إلى قرار استراتيجي.

شارك في أعمال الورشة وفد أردني ترأسه رئيس الوزراء الأسبق عبد السلام المجالي، ومن الجانب الفلسطيني وزير الداخلية الأسبق نصر يوسف، بالإضافة إلى المستشرق الصهيوني المعروف برنارد لويس، إلى جانب عشرات الباحثين الأميركيين والأردنيين والفلسطينيين.

وقد شدد برنارد لويس على ضرورة إعطاء الضوء الأخضر لفتح نقاش جدي حول "وحدة الضفتين"، ومما قاله: "إن الحدود بين الدولتين- السلطة الفلسطينية والأردن- لا تتمتع بأي شكل من أشكال العمق التاريخي، حيث إن الحدود بين المنطقتين لم تظهر إلا في العقود الأخيرة".

وتهجم لويس كعادته على الأردن وفلسطين قائلا: إن الهويتين الأردنية والفلسطينية لم يكن لهما وجود قبل القرن العشرين، وبالتالي لا يرى مشكلة في ضم الضفتين في نظام حكم موحد بصرف النظر عن أشكال هذه الوحدة.

السيناريو الثاني: الحل الإقليمي

نشرت صحيفة العرب الصادرة في لندن عام ٢٠٠٥ تقريرا وصفته بأنه "بالغ الخطورة والأهمية" يوضح "الطريقة الناعمة لإنشاء الوطن البديل"، وجاء التقرير تحت عنوان "عمان هي القدس الجديدة وفقا لمخططات شارون" ، للباحث الإسرائيلي (كاري سوسمان) في جامعة تل أبيب، ويخلص البحث إلى أن رئيس وزراء إسرائيل أرئيل شارون يقوم بعملية شراء للوقت بهدف الوصول إلى حل القضية الفلسطينية في الأردن، وتحويل العاصمة الأردنية عمان إلى قدس جديدة، ويستعرض الباحث الإسرائيلي في مقاله الإشارات والدلائل على أرض الواقع التي تؤكد ما ذهب إليه من أن ما يسمى "الخيار الأردني" هو نهاية ما يؤمن به شارون.

ويكشف التقرير عن اسم جديد لعملية الوطن البديل هو "الحل الإقليمي"، ويذهب التقرير إلى أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تتبنى هذا الخيار، وأن غيورا آيلاند، رئيس مجلس الأمن القومي، "هو الذي قدّم الحل الإقليمي لشارون".

ويكشف التقرير أن مسألة تسويق الخيار الإقليمي أي "الوطن البديل"، بدأت بالفعل؛ "فقد أرسل آيلاند لدى تلقيه المباركة على ذلك مندوبا لطرح الفكرة على المجتمع الدولي".

وقد يفسر هذا حقيقة خطة الفصل الأحادي الجانب التي تبناها في حينه أرئيل شارون، بالإشارة إلى أن "الأهم هو أن الوقت الذي يشتريه شارون ويراهن عليه خلال خطته يسمح لاتجاه آخر ديمغرافي بالتقدم، وتحديدا تغيير داخلي أردني ديمغرافي بين الفلسطينيين والأردنيين؛ فاللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الأردن يشكلون الأغلبية، ولكن

تقسيم الأردن من قبل النظام الأردني إلى وحدات سياسية ضَمِن أن لا يكونوا ممثَّلين تمثيلا حقيقيا في التشريعات، زيادة على ذلك فإن الأردنيين من أصول شرقية يواصلون التحكم في مقاليد مؤسسات المملكة، وخاصة أجهزة الأمن"، ويؤكد التقرير على أن: "هذا الميزان يمكن أن يتغير، خاصة إذا تم الضغط على الأردن للأخذ بحكم الأغلبية الديمقراطية"، ويخلص التقرير إلى أن هذا السيناريو سيؤدي إلى أن تصبح "المنطقة بيتا لاثنين: هما الوجود الفلسطيني ودولة محدودة على ما تبقى من الضفة الغربية ودولة الأردن".

ومن جهة أخرى يعد جدار الفصل العنصري العازل الذي أقامته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ الإشارة الأبرز نظريا وعمليا نحو تنفيذ مخططات الوطن البديل، وقد نظر الرسميون في الأردن إلى هذا الجدار بعين الخطورة البالغة في بداية تنفيذه عام ٢٠٠٢، حيث قال مروان المعشر نائب رئيس الوزراء في حكومة فيصل الفايز: "نخشى أن يأتي اليوم الذي يحاورنا فيه القادة الإسرائيليون على أن الأردن هي فلسطين"، ويفسر سبب قلق الأردن بقوله: "إن الجدار سوف يقسم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام، سيجعل هذه الحياة مستحيلة على الفلسطينيين؛ إذ يفصلهم الجدار عن أعمالهم وعن مدارسهم وعن أراضيهم، وإذا ما وقع ذلك فما هي الخيارات المتروكة أمام الفلسطينيين؟ سيغادرون طوعياً أو بالقوة إلى الأردن".

ولهذا حمل الأردن لواء رفع قضية الجدار العنصري العازل إلى محكمة لاهاي التي أصدرت رأيا استشاريا عام ٢٠٠٤ يقضي بعدم شرعية الجدار، ومطالبة إسرائيل بإزالته وتعويض المتضررين منه، لكن الملاحظ أن

الحكومة الأردنية لم تستمر بسياستها الشديدة في رفض الجدار، واكتفت بقرار المحكمة، واستمر الجدار دون جهد حقيقي لوقفه.

آليات التطبيق

لا شك أن سيناريوهات تنفيذ مشروع الوطن البديل مهما كان دهاؤها وخبثها، ستكون ناقصة إن لم توجد البيئة المناسبة داخليا لتنفيذها، ومن هنا فإن أخطر آليات تطبيق مشروع الوطن البديل على المستويين الأردني والعربي هي:

أولا: المادة (٨) من معاهدة وادي عربة

وهي تؤسس للتوطين وتؤسس لعدم العودة، وبالتالي تؤسس لفكرة الوطن البديل، ونصها كالتالي:

" المادة ٨ - اللاجئون والنازحون:

١- اعترافاً من الطرفين بالمشكلات الإنسانية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، أنهما يسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشكلات الناجمة على صعيد ثنائي.

٢- اعترافاً من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه، التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يلي:

أ- بقدر تعلق الأمر بالنازحين، (يبحث) ضمن إطار لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب- فيما يتعلق باللاجئين:

١. (بحثه) ضمن إطار عمل المجموعة متعددة الأطراف حول اللاجئين.

٢. من خلال إجراء حوار ثنائي، أو غير ذلك، يتم ضمن إطار يتفق عليه ويأتي مقترناً مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم أو متزامناً معها، وذلك (فيما) يتعلق بالمناطق المشار إليها في المادة ٣ من هذه المعاهدة.

ج- من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها، بما في ذلك المساعدة على توطينهم."

ثانيا: الإخلال بالوحدة الوطنية

إن أي شرخ في جدار الوحدة الوطنية، سواء كان مقصودا أو غير مقصود، يعد عاملا قويا مساعدا لتنفذ منه مخططات الوطن البديل، والمقاربات الجزئية وغير المنسقة أو غير المنضبطة للمطالبة بحقوق فئة من الأردنيين أو المطالبة بتمحيص أصول الأردنيين ستشكل عوامل تنفذ منه مخططات الوطن البديل.

ومما يفتح الباب أمام نفوذ ما يطلق عليه "الخيار الأردني" أو تطبيق مشروع الوطن البديل محاصرة القوى المحلية التي تتبنى خيار حق العودة، ولا تعترف بدولة إسرائيل، ومحاصرة الأنشطة الداعمة لحق العودة والداعمة للمقاومة والداعمة للقوى الفلسطينية التي لا تعترف بإسرائيل وتنادي بحق العودة.

وفي المقابل فإن التحالف الاستراتيجي مع قوى فلسطينية وعربية

تتنازل عن حق العودة، ولا ترى بأسا في حل القضية الفلسطينية في الأردن، يشكل عاملا قويا تنفذ منه مخططات الوطن البديل، وعلى العكس من ذلك فإن التحالف الاستراتيجي مع قوى أردنية وفلسطينية تتمسك بحق العودة وترفض المشروع الصهيوني وتقاومه سيعين الأردن دولة وشعبا وقوى على تجاوز هذا الخطر وتحقيق مصالح عليا له وللقضية الفلسطينية برمتها.

ثالثا: المبادرة العربية

تنازلت المبادرة العربية بشكل صريح عن جزء كبير من فلسطين، وتنازلت أيضا بشكل غير مباشر عن حق العودة، وهذان الأمران يعدان مدخلا مناسبا لتنفيذ سيناريوهات الوطن البديل؛ فقد نصت المبادرة العربية على:

- الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.
- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.
- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

ولذلك فإن البرنامج الصهيوني يعمل بكل جدية على تنفيذ مشروع الوطن البديل بوصفه الخيار الأمثل لاحتفاظ الكيان الإسرائيلي بالأراضي

المحتلة عام ١٩٦٧ أو معظمها، كما أنه الأمثل لتحقيق ضمان أمن إسرائيل والقضاء على المقاومة، ناهيك عن أنه يخفف على إسرائيل تحمل عبء المواجهة مع الفلسطينيين المطالبين بحقوقهم وأراضيهم، ولذلك فإن آليات وسيناريوهات التطبيق تبحث منذ ستين عاما ولا تزال، وقد تخدمها ظروف أو سلوكيات سياسية غير واعية من قبل بعض الأردنيين أو الفلسطينيين لتحقق هذا الحل الصهيوني، وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية ونقل مسؤوليتها لتتحول إلى مشكلة عربية لا علاقة لإسرائيل بها، قد تكون مدخلا أو أداة جاهزة لأي فتنة بين الفلسطينيين والعرب في أي مرحلة لاحقة من مراحل التاريخ.

المحور الثالث

آليات مواجهة مشروع الوطن البديل

الجزء الأول

علي أبو السكر*

لا بد من التأكيد على أن الوطن البديل والتوطين والتهجير وشطب حق العودة هي مترادفات لهدف واحد، وهو التخلي عن عروبة فلسطين وإسلاميتها، مع الحفاظ على الكيان الصهيوني ووجوده، وليس الغاية من الوطن البديل أو التوطين هو إيجاد كيان سياسي للفلسطينيين، أو تهيئة ظروف معيشية أنسب.

وعندما نبحث في آليات مواجهة مشروع الوطن البديل فإننا ندرك أن ثمة عنصر ضعف وعنصر قوة في هذه المواجهة.

يتمثل عنصر الضعف في أن الكيان الإسرائيلي ليس كأي كيان سياسي آخر أو دولة منفردة، بل هو الإرادة والامتداد الأمريكي والغربي، وأن أمنه جزء لا يتجزء من أمن الولايات المتحدة، ومعنى ذلك أن مواجهة أهداف الكيان الإسرائيلي بما في ذلك شطب حق العودة وإقامة الوطن البديل هو مواجهة مع الولايات المتحدة على وجه خاص، ومع الغرب على وجه عام.

أما عنصر القوة في المواجهة فهو أن قضية فلسطين ليست قضية الشعب الفلسطيني وحده، بل هي قضية عقدية لكل المسلمين، سيخوضون لأجلها أي حرب أن لزم الأمر ولم تعد لأهلها بالسلم، جيلاً بعد جيل.

---

* نائب سابق في البرلمان، وأمين عام نقابة المهندسين الأردنيين سابقا

وتكمن أهمية الموضوع في أن فلسطين ليست أرضا يمكن أن تستبدل بها أي أرض أو وطن، فهي ليست الصحراء أو الجبال أو السهول أو البحر، بل هي التاريخ والتراث والعقيدة والدين.

وليس المعني بفلسطين هو الشعب الفلسطيني وحده، بل يتعلق بها مليار ونصف المليار مسلم في أنحاء العالم، وعلى هذا فإن مسألة التخلي عنها أو عن أي جزء منها لا يمكن أن تمر بأي رضى جزئي من زعامات، أو حتى شعب بذاته، فهذه الفكرة تتصادم مع عقيدة الأمة؛ كونها الأرض المباركة ولوجود الأقصى فيها، فهي قرآن يتلوه المسلمون بكل قومياتهم ولغاتهم وألوانهم وأقطارهم، يقول الله تعالى: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله" الإسراء/ ١، فكيف لهذا الأندونيسي أن ينسى الأقصى؟ وأنى لهذا الإيراني أن يتخلى عن القدس؟ وكيف لهذا المغربي أن يسقط حقه في الأرض المباركة؟ وكيف للفلسطيني أن يرى بديلاً عن فلسطين؟!

وعليه فإن آليات المواجهة لهذا الطرح تقوم أكثر ما تقوم على هذا الرابط العقدي بين فلسطين وعقيدة الأمة.

ولو انفصلت فلسطين عن عقيدة الأمة وتاريخها وتراثها لكان لها بديل من الأرض ما هو أجمل وأرحب وأكثر خيرات وأسهل ثمناً.

وحيث إن فكرة الوطن البديل تقترن بالأردن غالباً حسبما يطرح القادة الصهاينة، فإن الأردن الرسمي والشعبي معني أيضا بهذه المواجهة وعدم تمريرها أو تسهيلها.

آليات المواجهة

وأبرز الآليات الرسمية والشعبية المقترحة لمواجهة التوطين أو الوطن البديل فهي:

أولا: الانطلاق من الربط العقدي بين فلسطين وعقيدة الأمة، بإصدار الفتاوى الواضحة والبينة حول حرمة التخلي عن فلسطين أو استبدال وطن بديل بها، أيا كان هذا الوطن، وإن كل رقاع الأرض ليست بديلاً عن الأرض المباركة، وإن كل مساجد الأرض ليست بديلاً عن الأقصى.

ثانيا: العمل على إلغاء معاهدة وادي عربة رسمياً وإفشال تطبيقها شعبياً؛ حيث إن المادة الثامنة من هذه المعاهدة قد نصت على توطين اللاجئين بصورة واضحة وجلية، وعليه فإن الرفض لفكرة التوطين في الأردن يقتضي نسف الأساس القانوني لها متمثلاً بنص هذه المعاهدة، وإن البقاء على هذه المادة من المعاهدة يعني حكما إمكانية توطين اللاجئين الذي يعني أن يكون الأردن وطنا بديلا للفلسطينيين آجلا أو عاجلا.

ثالثا: التعبئة الشعبية ضد فكرة الوطن البديل، وخاصة على المستويات الفلسطينية والأردنية، وذلك من خلال بيان مخاطر هذا المشروع الدينية والقومية والوطنية، وانعكاساته السلبية على الأجيال القادمة، وذلك بالكتابة في مجالات الكتابة، وبالإعلام، وإقامة الفعاليات والأنشطة، وإبراز الاحتجاج والرفض الشعبي.

رابعاً: إقامة مؤتمرات دورية لحق العودة في الشتات الفلسطيني، وبصورة دورية؛ حتى ترتبط أجيال الشتات بفلسطين، وبقراهم ومدنهم

وبأسماء معالم فلسطين، وهو ما يعكس مدى تمسك أهل فلسطين بالعودة إليها.

خامسا: إن تمتع الفلسطينيين بالجنسيات في الأقطار العربية والأجنبية التي يقيمون فيها، والظروف المعيشية والسياسية التي قد يتمتعون بها ليست بديلاً بحال عن العودة إلى تلك القرى والمدن، ولذلك فإن التمسك بحق العودة من قبل هؤلاء في الشتات، برغم كل هذه الظروف التي هيئت لهم، هو الرد على أن التوطين والوطن البديل، في ظروف أقل جودة، لن يكون قطعاً بديلاً عن فلسطين.

سادسا: دعم صمود الأهل في فلسطين وتقويتهم ضد التهجير معنوياً ومادياً، من خلال الإشادة بهذا الصمود، واعتبارهم خط الدفاع الأول عن فلسطين، والإشادة أيضا بدورهم في حماية المقدسات، وتعظيم دورهم واحترام شخوصهم أثناء زياراتهم للدول العربية، ودعمهم اقتصادياً من خلال إقامة مشاريع البنية التحتية في أراضيهم، من مدارس ومستشفيات وجامعات ومساجد وإسكانات وطرق وجمعيات، وتوفير فرص العمل لهم وشراء منتجاتهم، وفك الحصار الخانق عنهم وعدم التضييق على تحركهم، ودعمهم معنويا، ومناهضة وسائل تفريغهم من أرضهم وقضيتهم، ومناهضة عمليات تشجيعهم على الهجرة وترك الأرض، لمنع نجاح تطبيق مشروع الوطن البديل.

سابعا: تشجيع فلسطينيي الشتات على العودة لمن يستطيع منهم، وعدم فقدان هويتهم الفلسطينية، رغم توفر هويات الإقامة الدائمة في الشتات، وعدم اعتبارها مستقرا لعائلاتهم، وزراعة ثقافة أن الإقامة في الشتات هي إقامة مؤقتة تطلبتها ظروف معيشية، وأن البناء

الأسري والترابط الاجتماعي يتطلب العودة إلى فلسطين، أو إلى دول اللجوء القريبة منها حتى نبقى قريبين من فلسطين. وتشجيع بناء مؤسسات وحركات بين صفوفهم للمحافظة على هذا الزخم وبلورته في مشروع وطني عربي إسلامي واحد لدعم حق العودة والعمل على تطبيقه.

ثامنا: دعم خيار المقاومة على اعتبار أنها المؤهلة فقط لإسقاط فكرة الوطن البديل؛ إذ إن خيار المفاوضات مسقوف بنتائج محددة سلفاً، تقوم على التوطين في أفضل الأحوال، وعلى وجود وطن بديل يسد مكان الدولة الفلسطينية في أحوال وظروف أخرى، أما خيار المقاومة الذي يعد أن أرض فلسطين من النهر إلى البحر هي أرض عربية إسلامية، فإنه ينزع فتيل إسقاط حق العودة، ويمنع إقامة الوطن البديل.

تاسعاً: العمل على أن تكون الهوية الفلسطينية هي الهوية الثانية لكل عربي ومسلم بوصفها هوية كفاحية نضالية، وعدم التحسس منها أو طمسها؛ فالتوسع في الانتماء لفلسطين عند أجيال الأمة يرسخ الحق الفلسطيني، ويحمي فلسطين من أي قرار، وإن الهوية الفلسطينية تبقى هوية كفاح لا تتناقض مع أي هوية قُطرية أخرى، وخاصة في الأردن، بل إنها تحمي الأردن من خطر الوطن البديل بما تجسده من طموح وتطلع للاجئين الفلسطينيين في الأردن، حيث يعد إحياء الهوية الفلسطينية بمفهومها العربي والإسلامي الوحدوي وليس العنصري أو القطري كهوية لكفاح الأمة ضد المشروع الصهيوني يعد متطلبا مهما لمواجهة تطبيق الوطن البديل وبما لا يتناقض مع التزامات الفلسطينيين تجاه الأقطار العربية التي يحملون جنسيتها وخاصة الأردن .

وحتى تحقق هذه الآليات أهدافها فهي بحاجة إلى تبنٍّ ودعم من المؤسسات الرسمية العربية والقُطْرية، والمؤسسات الشعبية الفلسطينية والعربية والإسلامية، حتى تبعد شبح التوطين أو الوطن البديل، وتبعد شبح التفريط بفلسطين أو بأي جزء منها.

المحور الثالث

آليات مواجهة مشروع الوطن البديل

الجزء الثاني

ناهض حتر*

الوطن البديل ليس "مشروعا"، بل سياق وعملية، وهذا السياق نشأ في العام ١٩٤٨ عندما استطاع الغزاة الصهاينة السيطرة على معظم فلسطين وتشريد الفلسطينيين وتمزيق وحدة المجتمع الفلسطيني وحياته، وقد تبلورت هذه العملية من خلال منع تشكيل كيان فلسطيني أولا بسبب اغتصاب العدو لقسم كبير من الأراضي التي خُصصت في قرار التقسيم للفلسطينيين، ومنع اتصالها بين الضفة الغربية التي جرى توحيدها مع الأردن، وقطاع غزة الذي تم وضعه تحت الإدارة المصرية.

إن مشكلة الوطن البديل بدأت حين تم إلغاء الهوية الفلسطينية وتجنيس القسم الأكبر من اللاجئين ومواطني الضفة الغربية في الأردن.

ولدى احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ عادت الهوية الفلسطينية إلى الظهور، وتكلل العمل السياسي الفلسطيني بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، إلا أن السلطات الأردنية لم تستجب لهذا القرار إلا في عام ١٩٨٨، حين صدر قرار فك الارتباط مع الضفة.

ومع ذلك، لم تَجْرِ حتى الآن ترجمة هذا القرار دستوريا وقانونيا، ما سمح باستمرار فوضى المواطنة بين الضفتين وازدواجية الجنسية، وغموض

* كاتب ومحلل سياسي.

الوضع القانوني بالنسبة لمواطنة مئات الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية وهم يقيمون في الأردن، وهو ما يفتح ثغرة مستمرة للنزيف السكاني من الضفة الغربية باتجاه الأردن، كما يضع العديد من المواطنين الفلسطينيين في ظروف قانونية وإنسانية صعبة للغاية.

بعد الاتفاقيتين سيئتي الصيت: أوسلو عام ١٩٩٣، ووادي عربة عام ١٩٩٤، تفجرت مسألة الوطن البديل داخليا؛ إذ تم اعتبار قيام كيان فلسطيني في الضفة والقطاع، والنص في وادي عربة على التوطين، سياقا جديدا لمواطنة دائمة بالنسبة للأردنيين من أصل فلسطيني، وبدأت مطالبات محلية مدعومة دوليا بإعادة تأسيس المملكة على أساس المحاصصة، أي بناء دولة مزدوجة الوطنية في الأردن، وهذا هو المشروع الأميركي، بينما استغل اليمين الصهيوني الموقف للتصعيد نحو العمل على تصدير القضية الفلسطينية برمتها إلى الأردن، بوصفه الوطن البديل لفلسطين.

ولذلك فإن التوطين مسألة حاصلة واقعية، وليس لذلك علاقة بحق العودة، فحق العودة مطلب نضالي لم ينته ولن ينتهي، وكلما جاء جيل فمن حقه أن يطالب بهذا الحق المشروع، لكن هذا لا يعني أن التوطين ليس حاصلا؛ فالقسم الأساسي من الفلسطينيين خارج فلسطين قد أنشأ حياته الاقتصادية والاجتماعية، واستوطن في البلد الموجود فيه وأخذ حقوقه المدنية، وتجد المطالبة بهذه الحقوق تتركز في بلد مثل لبنان الذي لم تعطها بعد للفلسطينيين على أرضها.

والوطن البديل عملية مستمرة، تتركز وتهدف لنقل الهوية أو المشروع والتكوين السياسي الفلسطيني إلى الأردن، واتباع مبدأ المحاصصة في توزيع المناصب السياسية، فعندما نتحدث عن وطن بديل فإننا لا نتحدث إلا عن

الأردن، وتحديدا نتحدث عن نقل المشروع السياسي من فلسطين إلى الأردن.

الخروج من المأزق

وللخروج من مأزق الخوف من الوطن البديل، وإشكالية تداخله مع المصالح الفلسطينية الإنسانية والسياسية وغيرها، فإنني أقترح عددا من الإجراءات:

١. رفض الاعتراف بإسرائيل، والتأكيد على برنامج نضالي لا يستهدف دحر الاحتلال فقط، ولكن تفكيك الكيان الصهيوني، وبناء فلسطين المتحررة الديمقراطية، ونعتقد أن هذا الهدف الاستراتيجي هدف واقعي على عكس هدف "الدولتين" الذي لا يؤدي حتى في حال تحقيقه إلى حل القضية الفلسطينية، التي هي من حيث الجوهر:

أ- قضية إعادة بناء المجتمع الفلسطيني- الذي دمرته الصهيونية- على أرضه الوطنية.

ب- قضية الحفاظ على الكيان الوطني الأردني وسيادته وضمان تقدمه.

ت- قضية وحدة الهلال الخصيب التي لا غنى عنها في صيغة من الصيغ من أجل نهضة تنموية في المشرق.

٢. إن التفعيل المستمر لقضية العودة يعد جزءا لا يتجزأ من استراتيجية المواجهة مع العدو الصهيوني.

٣. الإصرار على وحدة الشعب الفلسطيني داخل وطنه وخارجه، وعلى وحدة هويته السياسية، وتحشيد أبنائه للنضال من أجل العودة إلى

فلسطين، وهي عملية نضالية لا تتوقف على فرض العودة على العدو فقط، ولكن على تسهيلها كعملية حياتية، وتشجيع الفلسطينيين عليها، وتأكيدها في الوعي الوطني الفلسطيني.

٤. التشديد على أننا لا نقول برفض التوطين في الأردن، وبالتالي إعادة توطين الفلسطينيين في الخليج وكندا وبلدان أخرى، بل نقول بالعودة إلى فلسطين سبيلا وحيدا لمواجهة الوطن البديل.

٥. التأكيد بوضوح على أن حق العودة لا يعني حرمان الفلسطينيين حيث هم من حقوقهم أو الانتقاص منها على مختلف المستويات.

٦. النظر إلى الأردن دولة مواطنة ودولة قانون، ولذلك يُنظر إلى جميع الذين تنطبق عليهم الشروط القانونية للمواطنة بوصفهم مواطنين كاملي الحقوق بصرف النظر عن أصولهم، وتنطبق هذه الشروط على حوالي مليوني أردني من أصل فلسطيني، يعدون أردنيين في كل الأحوال، دون أن ينال ذلك من حق معظمهم بالعودة وفق سجلات اللاجئين، بل إن الدولة الأردنية هي المسؤولة عن تحصيل حقوقهم لدى الغير بصفتهم مواطنين أردنيين.

٧. النظر بجدية لحل مشكلة عدد من مواطني الضفة الغربية الحاصلين على الجنسية الأردنية، بينما هم يحملون تصاريح احتلال تتيح لهم الإقامة في الضفة، ولكنهم يقيمون خارجها بملء إرادتهم، ويقترح بشأن هؤلاء حصرا- وليس بشأن كل الأردنيين من أصل فلسطيني- ما نسميه "العودة السياسية"، أي الحصول على الجنسية الفلسطينية مع حق الإقامة في الأردن لمن أراد بكافة الحقوق المدنية، ولا يتم اتخاذ أي إجراء ينشئ أي معاناة إنسانية أو معيشية لهؤلاء الإخوة، وإنشاء

لجنة وطنية من مختلف القوى والأحزاب ومثلها في مجلس النواب لمراقبة ومتابعة تطبيق مثل هذه الإجراءات من قبل السلطات المعنية.

٨. المحافظة الكاملة على المركز القانوني للمواطنة الأردنية بكل أصولها ومنابتها، ووقف إشاعة القلق حولها حفاظا على الكيانية الأردنية وهوية الأردن العربية، وحماية الوحدة الوطنية، والتماسك الداخلي في الأردن لمواجهة الوطن البديل وغيره.

٩. تقديم كامل التسهيلات المختلفة والدعم لتشجيع الفلسطينيين ممن يحملون تصاريح الإقامة في الضفة الغربية على الإقامة في مدنهم وبلداتهم الأصلية.

المحور الثالث

آليات مواجهة مشروع الوطن البديل

الجزء الثالث

زكي بني إرشيد*

فكرة الوطن البديل تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية من خلال إنشاء كيان سياسي فلسطيني يحظى بحضور رسمي وتأثير ومشاركة في صناعة القرار، وبمواصفات ومعايير دولية تحقق تطلعات الشعب الفلسطيني بدولة ذات سيادة وحدود معترف بها دوليا في الأمم المتحدة، لكن بالتأكيد ليس على أرض فلسطين.

وترى النظرية الصهيونية المدعومة من أمريكا، أن التوصل إلى اتفاق وحل ينهي الصراع العربي- الإسرائيلي ليس ممكنا من خلال المشاريع المعلنة، أو القرارات الدولية التي تنص على إقامة دولة فلسطينية على الأرض الفلسطينية ذات سيادة وحدود، مع ضمان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، فهذه مشاريع غير قابلة للتطبيق وفق وجهة نظر هؤلاء.

ولا بد من التنبيه إلى أن جميع الأفكار والمشاريع المطروحة التي تتحدث عن فكرة حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية، لا توضح ملامح تلك الدولة أو حدودها، أو أي كلام جغرافي عنها، ومن جهة أخرى فقد تحدث شمعون بيريز في مقالته عن دولتين في الإقليم تعيشان جنبا إلى جنب، ولم يتحدث عن الجغرافيا قط.

---

* سياسي وقيادي في جبهة العمل الإسلامي في الأردن

والواقع الموضوعي القائم لا يشير إلى أي تغير في هذه الأفكار، فكل الطروحات والمشاريع السابقة، من تحريك لعملية السلام، أو إحياء المفاوضات، أو ملء الفراغ الناشئ عن انسداد عملية التسوية أو فشلها، إنما تأتي في سياق سرقة الوقت أو التلاعب بالقضية، ومن هنا تأتي أهمية التوقف أمام المشاريع الإقليمية الهادفة لإيجاد حل استثنائي للقضية الفلسطينية، وخاصة تلك المشاريع ذات المصدر الأمريكي أو الصهيوني، وتأسيسا على ذلك يتم النظر إلى مشروع الوطن البديل.

الحل الإسرائيلي الجديد: وطن بديل بشكل محسن

إن معظم الرؤى والأبحاث والمشاريع، وربما الإجراءات الصهيونية، تنطلق من هذه الفلسفة التي عبر عنها (غيورا آيلاند) الباحث في معهد "بيغن- السادات" للدراسات الإستراتيجية في إسرائيل، والذي شغل منصب رئيس مجلس الأمن القومي في كيان العدو سابقا، بقوله في دراسة له: "إن مشروع الدولة الفلسطينية، كما هو مطروح في حل الدولتين، غير قابل للحياة، ما يستدعي البحث عن بدائل أخرى مثل الحل الكونفدرالي (مع الأردن) وتبادل الأراضي (مع إسرائيل)".

وتحدد دراسة آيلاند أربع مقاربات للحل:

الأولى: تقول بتعذر التوصل إلى حل سياسي في المستقبل القريب، وبالتالي إدارة الصراع وعدم حله.

الثانية: "التوصل إلى تسوية جزئية" تقبل الاعتراف بقيام دولة فلسطينية ذات **حدود** مؤقتة، ما يفرض نقل أراضٍ جديدة إلى الفلسطينيين، ولكنه يمنع البحث في مشكلات غير قابلة للحل، مثل الحدود الدائمة، والقدس، واللاجئين، والاعتراف المتبادل الشامل وإنهاء الصراع.

الثالثة: الاتفاق الدائم على أساس مبدأ دولتين لشعبين، باعتباره الحل الوحيد، وأن تأجيله سيزيد من العوائق في المستقبل وتزيد تبعا لذلك مخاطر انعدام السلام.

الرابعة: التوصل إلى اتفاق دائم، ولكن ليس على مبدأ الدولتين وإنما وفق حلول أخرى بديلة، وهي الحل الإقليمي الأول (كونفدرالية أردنية- فلسطينية)، ويقضي هذا السيناريو بإنشاء مملكة أردنية فدرالية تتكون من ثلاث ولايات: الضفة الشرقية، الضفة الغربية، وغزة، وتكون هذه الولايات (States) بالمفهوم الأميركي، مثلما هي حال بنسلفانيا أو نيوجرسي، تتمتع باستقلال داخلي كامل، ولها موازناتها ومؤسساتها الرسمية وقوانينها الخاصة وحاكمها وسائر أشكال الاستقلال، مع عدم امتلاكها صلاحية موضوعين: السياسة الخارجية والقوات المسلحة، فهاتان السلطتان ستبقيان ضمن صلاحية الحكم "الفدرالي" في العاصمة عمان.

وترى الدراسة أنه بعد سيطرة حماس على غزة، ما زال بالإمكان تحقيق الحل على مرحلتين، في البداية ضم الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، ولاحقا بعد نضوج الظروف في غزة ضم غزة إليهما، وهذا يستلزم مفاوضات إسرائيلية مع حكومة أردنية- فلسطينية مشتركة، كما كان من المفترض أن يحدث في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

وتعتبر الدراسة أن هذا الحل هو الأفضل بالنسبة للفلسطينيين وللأردن، وبالتأكيد بالنسبة لإسرائيل أيضا؛ إذ بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة من غير المؤيدين لحماس فإن هذا الحل أفضل من دولة لشعبين، لأربعة أسباب هي:

١. لأنه واقعي أكثر من أي اتفاق قد تنفذه إسرائيل، لا سيما أن العديد من الفلسطينيين يريدون نهاية للاحتلال الإسرائيلي، ويفضلون أن يتم ذلك عبر هذا الحل، الذي هو برأيهم أفضل من السلام الإسرائيلي- الفلسطيني، والذي من الصعب التوصل إليه في وقت قريب.

٢. إدراك الفلسطينيين أنه في حال قيام دولة فلسطينية وفقا لحل "الدولتين لشعبين" فالأرجح أن تسيطر عليها حماس، ومنهم من يفضل العيش تحت السلطة الأردنية على تحمل حكم حماس.

٣. وحده الحل الإسرائيلي- الفلسطيني سيفرض على الفلسطينيين تقديم تنازلات صعبة، مثل التنازل عن حق العودة، والاتفاق على نهاية الصراع، ومن الأسهل مشاركة دولية وعربية (الأردن) في تحمل العبء المعنوي المترتب حينذاك.

٤. يدرك الفلسطينيون أن حل الدولتين لشعبين سيحولهم إلى مواطني دولة صغيرة جدا، وغير قابلة للحياة، وتخضع لقيود كبيرة في الموضوع الأمني، مثل التنازل عن السيادة على الأجواء الجوية، ما يجعل من الأفضل أن يكونوا مواطنين متساوين في دولة محترمة كبيرة يشكل فيها الفلسطينيون الغالبية الديمغرافية.

ووفقا للدراسة فإن الأردنيين يدركون أن قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة قد يجعلها تحت سيطرة حماس، ومن هنا فإن قيام دولة مجاورة يحكمها الإخوان المسلمون بالإضافة إلى الحدود الطويلة بين الدولتين، وحراك الإخوان المسلمين أنفسهم في الأردن ما قد يشكل نهاية للنظام في الأردن، وتستنتج الدراسة "أن السبيل الوحيد لبقاء الأنظمة في الشرق

الأوسط هو السيطرة الأمنية الفعلية"، وبالتالي فإن "الطريقة الوحيدة لقمع التمرد الذي تقوده سلطة حماس مستقبلا، هو السيطرة العسكرية الأردنية على هذه المنطقة".

آليات تنفيذ فكرة الوطن البديل وسيناريوهات المستقبل

الحديث عن الآليات هو حديث عن إجراءات ومتغيرات تفرضها الضرورات، وليست من ثوابت السياسة، وقد جرى الإعلان مسبقا عن بعض هذه السيناريوهات المتوقعة، ويمكن في أي لحظة مناسبة التعديل والتغيير في ملامحها وأشكالها مع المحافظة على مضمونها وجوهرها وأهدافها.

وقد نقل الباحث بيسان عدوان* عن عبد السلام المجالي قوله: "إمكانية اتفاق الدولة الفلسطينية المستقلة مع الأردن، لإقامة دولة تسمى (الدولة العربية المتحدة/ الاتحادية)"، وهذا يشبه ما قاله (أرات) مستشار (نتنياهو) للأمن القومي، الذي تحدث في سياق الكلام عن هذا الموضوع قائلا: "الحل يكمن في قيام الدولة الهاشمية-الفلسطينية".

وذكر المجالي أنه "سيتم فيها انتخاب الحكومة بطريقة ديمقراطية، كما يتم انتخاب (النواب والأعيان) مناصفة بين البلدين؛ أي بمعنى، إذا كان رئيس الوزراء من الأردن يكون رئيس مجلس النواب من فلسطين وهكذا،

*. بيسان عدوان، في "الحوار المتمدن"، العدد (١٣٤٩) ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٥، في محور القضية الفلسطينية أحد هذه السيناريوهات عن عبد السلام المجالي- رئيس الوزراء الأردني السابق- في محاضرة له في الأردن، نقلا عن صحيفة فلسطينية عن "تصورات مستقبل العلاقات الأردنية- الفلسطينية".

ويتبادل البلدان رئاسة كل سلطة، ويكون الملك عبد الله رئيسا للدولة العربية المتحدة (ليس بصفته ملكا للأردن بل بصفته وريثا للسلالة الهاشمية ومظلة لجميع المواطنين).

لم يكتف المجالي بالاستشراف- حسب عدوان-، إلا أنه قام في محاضرته بوضع رؤى عملية وإجراءات محددة لهذه الاتحادية، خاصة في موضوع الجنسية، فذكر "أما بالنسبة لموضوع الجنسية، فستصدر جوازات سفر باسم الدولة العربية المتحدة (الأردن) للأردنيين و(فلسطين) للفلسطينيين، كما هو معمول به في الاتحاد الأوروبي"، وأوضح المجالي أن مثل هذا الاقتراح يلبي ٩٥٪ من تطلعات المواطنين الأردنيين/ الفلسطينيين في الأردن.

وفي كل الأحوال لم تكن السيناريوهات أو الاحتمالات في يوم من الأيام هي المشكلة في تطبيق أي مشروع من المشاريع، ولا يوجد هناك نص أو سيناريو يمكن أن يكون كله قابلا للتطبيق، ولكن يمكن أن يكون هنالك احتمالات كثيرة ، فليست المشكلة في السيناريوهات وإنما في الإرادة الدولية لإنتاج المشروع.

إن الأمر المناهض للوطن البديل هو الـ (البديل وطني)، وأن المشاريع المظلمة في الوطن البديل ليست قدرا لا بد منها، بل يمكن مواجهتها ويمكن إفشالها، بمعنى آخر: أننا نستطيع إسقاط هذا المشروع، إذا تحلينا بالاتفاق على مجموعة الآليات التي سيلحق ذكرها، لكن التوطين هو المقدمة الطبيعية للوطن البديل.

لماذا لم يتم الحديث عن الوطن البديل في أي دولة أخرى إلا في الأردن؟ لأن الأردن قامت فعلا بالتوطين، وهذه حقيقة يعلمها الجميع،

فعندما كانت بدايات القضية الفلسطينية وبداية الاحتلال في عام ١٩٤٨ كان هناك رغبة أردنية رسمية بعدم إنشاء أو إبراز كيان فلسطيني، ولم تكن هناك رغبة بإنشاء دولة فلسطينية، ولعل من المفارقات العجيبة أن الرسمية الأردنية حاليا تسعى وتطالب بقيام دولة فلسطينية؛ ذلك لأنها أصبحت الآن في نظر البعض تشكل خطرا على الكيانية الرسمية الأردنية في ذاتها.

وفي هذا السياق لا يمكن أن تفضي المحاصصة الانتخابية أو غيرها إلى الوطن البديل، حيث يقدم الباحث الأمريكي أندرو تيريل في كتاب له بعنوان "الأمن القومي الأردني" (وقد قدم خلاصات الكتاب إلى صناع السياسات في الولايات المتحدة حتى تكون من السياسات القادمة)، وكان من أهم ما اقترح أن تقوم الحكومة الأمريكية بالضغط على الحكومة الأردنية من أجل تأكيد فك الارتباط، وأنه لا بد من ممارسة ضغوط على الحركة الإسلامية في الأردن من أجل أن تمارس فك الارتباط بينها وبين حركة حماس الفلسطينية.

وأشير هنا إلى أن فك الارتباط لا يعني وأد فكرة الوطن البديل بحال؛ فمَن وقّعوا على وادي عربة كانوا من شرق الأردن، وحجتهم الكبرى كانت القضاء على هذه الفكرة، وهم مَنْ قَبِلَ المادة (٨) القاضية بتوطين اللاجئين في الأردن، ولذلك فإن للأمر أبعادا أخرى.

الموقف والمواجهة (البديل الوطني)

لا يمكن التسليم بأن هذه الفكرة (الوطن البديل) هي القدر الذي لا مفر من تحققه، إذا ما تم الاستعداد الحقيقي لمواجهته وإدراك خطورته.

وهناك خطوات صهيونية تدعو إلى إقامة الدولة الفلسطينية في الأردن، والذهاب إلى درجة البدء بإصدار تشريع في الكنيست باعتبار

الأردن وطنا بديلا للفلسطينيين، بل نجد أن بعض المسؤولين في الكيان الصهيوني يدعي أن الأردن هو الوطن الأصيل وليس البديل للفلسطينيين، فضلا عمن يزعم أن الأردن جزء من إسرائيل أصلا، وعلى رأسهم بنيامين نتنياهو- رئيس وزراء الكيان الصهيوني الحالي-، وبالتالي فإن أولى الخطوات في مواجهة الخطوات الإسرائيلية هي استجماع الإرادة السياسية الجمعية لمواجهة مثل هذه المخاطر، لتكون إرادة تتوافق فيها الإرادة الشعبية الرسمية، ويتطلب نجاح هذه المواجهة مجموعة من المواقف والإجراءات، أهمها :

١. إعادة النظر بمعاهدة وادي عربة التي أسهمت في تشويه الحياة السياسية الأردنية، والتأسيس للتوطين والترحيل الناعم حسب نصوص المعاهدة، بمعنى أن لا مشكلة في الترحيل الناعم، خاصة مع وجود الجنرال الأمريكي كيث دايتون وقواته الفلسطينية المدربة في الأردن، أو بناء بيئات جاذبة في الأردن قد تساعد على ذلك.
٢. إعادة النظر في علاقات الأردن وتحالفاته، خاصة مع القوى الفلسطينية؛ إذ إن بعض الفرقاء الفلسطينيين قد لا يمانعون من تنفيذ هذه المخططات، بل وربما يساعدون على تنفيذها في ظل عملية تسوية متهاوية ومفاوضات عبثية على انسحاب إسرائيل وإنهاء الاحتلال من الضفة الغربية، وفي هذا السياق ثمة معلومات تشير إلى أن البعض يسعى ويعرض مبادراته لتحقيق هذه الفكرة، مقابل مبالغ قد تصل إلى ٢٠ مليار دولار، مقدمة من الولايات المتحدة ودول عربية أخرى، لكل من الأردن والسلطة الفلسطينية.
٣. إبراز هذا الخطر بما يستحق من تغطيات إعلامية وفعاليات جماهيرية،

حيث إن تجاهل هذا الخطر أو الصمت عنه لا يقلل من شأنه أو خطورته.

٤. تمتين الجبهة الداخلية، وعدم حرف بوصلة الصراع عن وجهته الحقيقية، والتأكيد على الوحدة الوطنية، وعدم الانجرار إلى إشعال فتن أو حروب داخلية، أيا كان نوعها (فكرية أو سياسية أو اجتماعية أو قانونية)، والتوقف عن حرب البيانات وكل إجراء من شأنه أن يفسخ النسيج الوطني تحت مختلف الحجج، فالمشروع الصهيوني يستهدف الجميع، فإذا نجا الأردن من مؤامرة الوطن البديل فهذا لا يعني أن الخطر الصهيوني قد توقف.

٥. تغيير الموقف الرسمي من قوى المقاومة والممانعة، ليتعامل معها بإيجابية، باعتبار ذلك مدخل حصانة للأردن، ويحقق المصالح الأردنية العليا.

٦. تشكيل إطار وطني واسع النطاق رافض لمشروع الوطن البديل، والتوافق على البرنامج العملي المتواصل، أي بمعنى آخر تشكيل لوبي ضاغط على السياسات الأردنية والإقليمية والدولية يهدف إلى إفشال والتصدي لهذا البرنامج الصهيوني المعادي.

وقائع النقاش

- **جـواد الحمـد**

أحب أن أشير إلى مقال في مجلة تايم الأمريكية في آذار/ مارس ١٩٩١ عنوانه "نصائح إلى الملك الحسين"، وملخص فكرته تقول: إن الأردن هـو الوطن البديل، والمقال كتبه كبير مراسلي التايم في الشرق الأوسط وأطلـق على الأردن (New Palestine) وقـال فيـه بوضـوح: "إن الأردن هـو الوطن البديل"، وإذن، هذا هو التفكير الأمريكي، لا سيما أن لهـذه المجلـة حضورا واضحا في السياسة الأمريكية في تلك الحقبة.

وأذكر كذلك مقالا آخر ورد في مجلة الخارجية الأمريكية (Foreign Affairs) عام ١٩٩٣، عنوانه "هل سـيأفل الأردن"، والمجلـة تعـبر عـن توجه الخارجية بشكل عام، فهكذا تماما تفكر الولايـات المتحـدة بـالأردن، فهي تحمل الفكرة التي تحملها المقالة التي سبق ذكرها.

أما فك الارتباط فما كان إلا نتيجة مناكفات حصلت بين القيـادتين، ولهذا لم يتم تشريع قرار فك الارتباط، ولم يكن من بين دوافعه دعم القضية الفلسطينية، بل على العكـس سـاهم في خنـق الانتفاضـة وتسـهيل عمليـة التسوية السياسية المطروحة حينها كما ظهر في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ولم يكن ثمرة لنضالات سياسية أردنية أو غيرها كما يروج.

وينبغي أن ندرك أن للفلسطينيين في الشتات حـق الـدعم والتشـجيع على العودة، ويجب ألا توضع أمامهم الحواجز والمعاناة بتعقيد التعامل مـع جنسياتهم أو ما شابه، لأن الهـدف الأسـاس لمشـروع الـوطن البـديل هـو الحفاظ على إسرائيل وأمنها في المنطقة، ولذلك فـإن احتفـاظ الفلسـطينيين

بجنسيتهم الأردنية لا يتناقض مع تنامي دورهم المتقدم في مواجهة المشروع الصهيوني على مختلف المستويات كما أثبتت تجربة ٤٠ عاما من النضال، كما أن استخدام الهوية الفلسطينية كهوية نضالية- لم تتبلور سياسيا بعد كما يعرف الجميع، حيث إن السلطة لا تملك أي سيادة على أرض ولا على سكان، ولا تعبر بالتالي عن الهوية السياسية للشعب الفلسطيني بالمفهوم القانوني والدستوري- لم يتسبب بهذا التناقض ولا ينبغي له، أما ما يتعلق بالمقاومة الفلسطينية فهي خط الدفاع الأول عن الأردن والدول العربية، ومن حقها عربيا الوقوف معها جنبا إلى جنب، وهي رافعة إستراتيجية لمنع نجاح الأفكار الصهيونية من التطبيق والتوسع ومنها مشروع الوطن البديل.

- **محمد القطاطشة**

لا بد من تأصيل مصطلحات مثل الشعب والمواطنة، حيث المواطنة هي أرقى درجات العضوية في جماعة سياسية، والشعب بمدلوله السياسي هو كل من ورد اسمه في قوائم الانتخابات، وحول هذا الموضوع أرى أن في الواقع الأردني شيئا من الضبابية، ولا بد من تحديد مثل هذه المصطلحات، ومن وجهة نظري لا بد من النظر في فكرة مطالبة الفلسطينيين (من يحملون تصاريح المواطنة في الضفة الغربية) بالتخلي عن جنسياتهم الأردنية مع المحافظة على حقوقهم المدنية كاملة، وهل يمكن أن يضغط هذا باتجاه إعادة نظر النظام الأردني باتفاقية وادي عربة.

وفيما يتعلق بمسألة فك الارتباط فقد جاء تطبيقا لقمة الرباط ١٩٧٤ التي طلبت اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

- **جميل أبو بكر**

أقدم مداخلتي هذه في الحديث في محاور الحلقة الثلاثة.

أولا: ما يتعلق بفلسفة الوطن البـديل وخطورتهـا علـى الأردن والقضـية الفلسطينية، فإنني أسجل النقاط التالية:

- فلسفة الوطن البديل تنبثق مـن فلسـفة المشـروع الصـهيوني وجـذوره الأساسية، وهي إفـراغ أرض فلسـطين مـن أهلـها وشـعبها، وإحـلال المهاجرين اليهود مكـانهم، ويمثـل ذلـك شـعار "شـعب بـلا أرض إلى أرض بلا شعب"، وكل حروب الكيان الصهيوني ترجمة لهذه الغاية.
- والقاعدة الثانيـة الفرعيـة، الـتي يحـاول العـدو مـن خلالهـا التشـريع للقاعدة الأولى وحمايتها، هي أن الأردن جزء من المشروع الصهيوني، وأن اليهود قد تنازلوا عنه، وأن هناك أغلبية سكانية فلسطينية في هـذا الجزء من الوطن القومي اليهودي- حسـب زعمهـم- يتنـازلون عنـه لإقامة كيان فلسطيني فيه بدلاً مـن فلسـطين، فتصـبح "أرض مكـان أرض"، وهــذا تقســيم "عــادل" حســب ادعــائهم ومشــروعهم الاستعماري الاستيطاني التوسعي.
- إن ما يساعد علـى تمسـك الكيـان الصـهيوني بهـذا الخيـار، والسـعي لتحقيقه على الأرض، هو تمزق الواقع الفلسـطيني، واستسـلام بعـض قـواه، عـلاوة علـى التواطـؤ، أو العجـز، أو انهيـار النظـام العربـي، والرسمية العربية، وفك ارتباطها العملي بالقضية الفلسطينية، وانشغال أغلـب الأنظمـة بتـدعيم أو حمايـة أوضـاعها المتداعيـة، والاسـتجابة للمطالبات الأمريكية بالتوجه نحو عدو آخر هو إيران.

- من هنا نجد أن الأردن مهدد كفلسطين، وأنه جزء من المشروع الصهيوني في التطبيق العملي وفي الفلسفة الصهيونية، وقد أخذ مشروع الوطن البديل تصورات عدة، من صيغة الكونفدرالية مع وجود الاحتلال، إلى التقاسم الوظيفي بين السلطة والأردن وإسرائيل، إلى مشروع الدول الثلاث، إلى الدور الأمني الأردني، إلى فتح المعابر وتسليمها للأردن، وكل ذلك يتجنب وجود كيان فلسطيني أو دولة فلسطينية مستقلة ولو على أغلبية الأرض المحتلة عام ١٩٦٧.
- إلحاق الضفة بالأردن يريح إسرائيل من أية مسؤولية مستقبلاً تجاه الأرض والسكان الذين احتُلت أرضهم لأكثر من ٤٠ عاماً، ويولد لديهم القناعة بوجود دولة كبيرة ترعاهم، وهو ما تشير إليه بعض الدراسات الصهيونية.

ثانيا: ما يتعلق بالآليات والمحاولات التي يمكن أن تؤسس لتطبيق فكرة الوطن البديل، ويجب التحذير منها، فأراها في ما يلي:

- تحييد القوة العربية، ابتداء بمعاهدة (كامب ديفيد) وليس انتهاء بوادي عربة.
- تصفية المقاومة في فلسطين وعزلها عن محيطها الخارجي، وبيئتها الداخلية.
- استمرار التفاوض المباشر وغير المباشر، واستعداء السلطة ضد المقاومة، بالإضافة إلى تشديد الحصار على مجتمعات أو تجمعات المقاومة.
- التغيير المستمر في هوية الأرض، وتضاريسها السكانية في فلسطين.

ثالثا: ما يتعلق بآليات المواجهة، لا بد من ذكر الآتي:

- لا بد من مواجهة المشروع الصهيوني في تصـوراته الجذريـة ومنابعـه، وهو دعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه مهما كان الثمن، ولا بد من رفض الهجرة، ومقاومة كل دعواتها وأسبابها.
- دعم المقاومة بكل أشكالها، وفك الحصار عنها.
- توحيد قوى الشعب الفلسطيني على قاعدة الثوابت.
- التمسك بحق العودة وتعبئة الشعب الفلسـطيني بـه ومـن خلفـه أبنـاء الأمة جميعاً.
- الضغط باتجاه تكوين خيار القوة العربية.
- تشكيل جبهة داخلية متراصـة في الأردن مـن خـلال احـترام حقـوق المواطنـة، والوحـدة الوطنيـة، وإطـلاق الحريـات العامـة، والمشـاركة الحقيقية في السلطة، والتعبئة الكاملـة لأبنـاء الـوطن جميعهم لمقاومـة المشـروع الصـهيوني ومحـاولات تمـدده، ورفـض عمليـات التقسـيم، والتجزيء، وتدعيم الثقة بـين كـل فـآت الشـعب الواحـد، ومحاربـة الفساد بكل أشكاله.
- إطـلاق يـد القـوى والتيـارات السياسـية والاجتماعيـة في تشـكيل الهيئات، والتحالفات، والبرامج التي تجند طاقاتها والمجتمع في مشـروع مقاومة الوطن البديل، وتأكيد وحماية حق العودة، وفي تشكيل الجبهة الداخلية المتماسكة القوية.
- العمل على إنعاش وترسيخ مفاهيم الوحدة، والأمة الواحدة والعـدو المشترك، والمصير الواحد، ومقاومة كل أشكال التجزئة وفتنة النعرات الطائفية والإثنية والإقليمية.

- التركيز على فلسطين وإبراز موقع القدس والأقصى باعتبارها جوامع لأبناء الأمة، والعمل من أجل تحريرها كواجب ديني وقومي ووطني وأخلاقي.
- مراجعة الاتفاقيات الموقعة مع العدو الصهيوني- على الأقل-، ونبذ كل ما يهدد مستقبل الأردن واستقلاله، والعمل على التحرر من هذه الاتفاقيات وقيودها تدريجياً حتى الإلغاء، وهذا يقتضي بناء المجتمع والدولة على أسس الوحدة، والمواجهة والكرامة والحرية، والديمقراطية، وأما غير ذلك من الأساليب التي اتبعت سابقاً وحتى اللحظة فلن تجدي شيئاً، بل ستكون أداة في تحقيق المشروع الصهيوني في الوطن البديل.
- رفض فكرة الكونفدرالية أو أي شيء من هذا النوع ضمن حل التسوية السياسية لحماية الكيان الصهيوني وبقائه، إلا بوجود دولة فلسطينية مستقرة ومحددة جغرافياً يختار شعبها طوعا هذه الوحدة بعد التحرير الكامل من الاحتلال.
- تشجيع من يستطيع العودة من اللاجئين الفلسطينيين على تطبيق العودة دون إيقاع أي ضرر اجتماعي أو معيشي أو قانوني عليه وعلى ذريته، ومساعدته على أتأهل لمثل هذه العودة.

وأختم مداخلتي بالتأكيد على أننا لسنا مع المحاصصة ولسنا مع الحقوق المنقوصة، ويجب تعبئة الكل نحو رفض هذا المشروع، لأن التفكيك ليس عنصر قوة لمواجهة الخطر، والوطن البديل قضية وطنية لكل شخص في الأردن دون استثناء، وإن سحب الجنسية من أي فلسطيني هو تضييع لهويته وفقدانه لأي شيء يتيح له العيش دون عوائق، إذ لا يجوز إسقاط

الجنسية من مواطن حصل عليها بالحق القانوني والدستوري، وفي المقابل لا بد من إجراءات وتشريعات تؤكد المواطنة، وتشعر كل مواطن بأنه محل الاحترام، وأن كرامته وحقوقه محفوظة، حتى يتمكن من الانخراط في المجتمع والدولة، وأن يضحي بكل ما يملك أمام التهديدات الخارجية، وخصوصا الوطن البديل، وحتى لا يحصل تفكيك المجتمع، وإيجاد أجواء ومناخات للفرص تسهل إعادة تشكيل المنطقة على مقاسات الرؤية الصهيونية، وإن القوة للدولة في الجبهة الداخلية الواحدة، وإنعاش الوحدة الوطنية في قلوب الناس بكل الظروف الممكنة والمتاحة، هي أفضل الآليات لمواجهة خطر فكرة الوطن البديل.

إن القضية ليست قضية فلسطينية وحسب، ولكنها يجب أن تكون في دوائر (إسلامية، عربية، فلسطينية) تتكاتف للحل؛ فالمشروع الصهيوني يهدد الأمة ككل، ويثبت هنا قول الحركة الإسلامية ونداؤها المستمر بعدم ترك فلسطين تنفرد وحدها بالتصدي للمشاريع الصهيونية- الأمريكية، وقد رفضت الحركة الإسلامية قرار فك الارتباط، لأنها ترى بأنه تفكيك لوحدة بين شعبين، ولأنه يفتت زخم القضية الفلسطينية التي كانت في حالة تقهقر، وهو كذلك تمهيد للمفاوضات مع الكيان الصهيوني، وقد مهد فك الارتباط لهذا، كما يصرح بذلك ساسة اليهود وكتابهم، ومنه التوقيع على اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة.

- **أحمد سعيد نوفل**

حول الموضوع أحب أن أسجل النقاط التالية:

- لا بد من التأكيد بأن مجرد طرح هذا الموضوع هي شجاعة لا بد من إجلالها.

- أنبه في نفس الوقت بأن الطرف الذي يطرح دائما الوطن البديل هو الطرف الصهيوني؛ فلسطينيا وأردنيا الوطن البديل فكرة مرفوضة.
- ألفت إلى ضرورة عمل إحصائيات وإيجاد نسب واقعية، ترى من يؤيد هذا المشروع ومن يرفضه، وما أسباب كل الطرفين وحججهم، إذ لا توجد على حد علمي إحصائيات دقيقة حديثة في هذا الجانب.
- إن أي إنسان عاقل يرفض الوطن البديل؛ فهو مشروع من مشاريع الحركة الصهيونية وليس بالضرورة أن ينجح.
- الوطن البديل مرفوض شعبيا، فهل فكرة الوطن البديل مرفوضة رسمياً؟ إذا تحدثت عن وادي عربة، نجد أن الفكرة على المستوى الرسمي ممكن أن تجد قبولا، ويدعم هذا الرأي معاهدة وادي عربة نفسها، ويدعم ذلك أيضا من جهة أخرى وجود رموز من السلطة يشاع بأنها تريد ذلك لتبقى في السلطة، فهل السلطة الفلسطينية ترفض الوطن البديل فعلاً؟
- لنفرض أن الشعب الأردني رفض هذا الحل، ولكن وُجد ضغط أمريكي وتهديد بقطع المعونات، هل سنرضخ إذا كان هذا الحل يربط الموافقة ببقاء الأردن ومصيره؟
- من هذه الزاوية أخشى تراجعاً للموقف الرسمي، لا سيما مع وجود الأزمة الاقتصادية.
- وفي نفس السياق هناك تحليلات تقول إن الدول النفطية الغنية لا تقدم معونات للأردن؛ ليبقى الأردن بحاجة للمعونات وعلى أهبة التنفيذ للقرارات الناتجة عن المطبخ المسؤول عن الدعم المادي، فهل نحن قادرون على تغيير المسيرة في حال فرض علينا هذا الحل؟

- لا يجوز توظيف قضية الـوطن البـديل لفـرض سياسـة التمييـز ضـد الفلسطينيين، إذ لا للتمييز في الحقـوق، وهـذا الأمـر لا يكـون علـى حسـاب هـذه الحقـوق، والـدعم للفلسـطينيين لا يكـون بحـال علـى حسـاب الحقـوق الوطنيـة الـتي اكتسـبها اي مـواطن وفـق القـانون والدسـتور؛ فجـواز السـفر الأردنـي معطـى للفلسـطينيين قبـل عـام ١٩٥٠، ولا يجوز انتزاعه خوفاً من الوطن البديل، فهذا مـواطن قبـل عام ١٩٦٧، وله كافة الحقوق، ولا يجوز سـحب هويتـه أو التضـييق عليه من نواح سياسية.
- إن الانقسام الفلسطيني ليس خرقا للوحدة في الأساس، بل هو تبـاين في المشروع وطرحـه، فيجـب ألا نتخـذه ذريعـة لعرقلـة أي مشـروع وحدوي في الأردن أو في فلسطين.

- **محمد مصالحة**

يعيش الفلسطينيون والأردنيون واقعا صعبا عليهم أن يعملوا فيه معا في مواجهة المشروع الصهيوني، ولا بد من الإشادة بعدم وجود اسـتقطاب بين الأردنيين والفلسطينيين، كل حسب طرفه.

ويجب عنـد وضـع آليـات مشـتركة للعمـل أن نقصـد حمايـة الكيـان الأردني، وندفع بالاتجاه ذاته لحماية القضية الفلسطينية، ولذا فإنه لا بد من تنشيط الهوية الفلسطينية داخل الأردن، ودعم كل من ينادي بخـط المقاومـة الفلسطينية، بل يجب أن تكون المقاومة مطلبا أردنيا، دون إعارة الانتبـاه إلى مقولات انتهـاء الحـروب، وفي الوقـت ذاتـه لا بـد مـن التصـرف بـالقرار السياسي الرشيد وبنائه على الممكن والمتاح وحسـب المـوارد، سـواء كـان ذلك القرار حربا أو مفاوضات أو غيرها.

إن من أهم آليات مواجهة المشروع الصهيوني وفكرته في الوطن البديل التركيز على حق العودة، وعدم التركيز داخليا على الحق السياسي الذي يمارس فعلا طبقا للدستور والمواطنة، ولذلك يجب فحص إمكانية العمل المشترك وتقوية الصف دون الانغماس في الانتصار لهذه الهوية أو تلك.

- **خالد عبيدات**

الدولة هي أرقى تنظيم وصلت له الإنسانية، وكل الناس يريدون ذلك، شعوب العالم كلها حققت ذلك إلا الشعب الفلسطيني، ويجب تركيز الجهود عند الشعب الفلسطيني والإخوة العرب لقيام دولة فلسطينية، وهذا مطلب أساسي وهو الحل للتغلب على هذه المشكلة المطروحة الآن.

يمكن طرح السؤال التالي: من المسؤول عن قيام الدولة الفلسطينية؟ قد يقال مباشرة: إن الشعب الفلسطيني يجب أن يناضل لذلك، ولا مانع من المساعدة من شعوب مجاورة أو صديقة، لها مصلحة في قيام ذلك، لكنني أشير إلى أن هناك خصوصية للقضية باعتبار أن المجتمع الدولي هو من أوجدها، وليس قصور الشعب الفلسطيني أو قلة حيلته، أو أي سبب كان، فمن أوجد هذه القضية يجب عليه حلها، ويجب عدم ترك الشعب الفلسطيني وحده في العذاب، بل تجب محاسبة المسؤول، وهو المجتمع الدولي.

إننا في إطار الحديث عن دولة فلسطينية، وعندي ثقة بقيام هذه الدولة؛ فحدود الدولة الفلسطينية معروفة ومنصوص عليها بقرارات دولية، والحل المطروح هو قيام دولتين جنباً إلى جنب، وهذا منصوص عليه بقرارات دولية، ولا بد أيضا من التركيز على قيام دولة فلسطينية على

التراب الوطني الفلسطيني.

وفي معرض الحديث عن الهويـة الفلسـطينية والوقـوف مـع الشـعب الفلسطيني في قضيته أود أن أذكر موقفا لجلالة الملك الحسين عام ١٩٧٤ في مؤتمر الرباط، حين قال: "الجنسية المكتسـبة للفلسـطيني لا تفقـده حقـه في المطالبة بحقوقه في فلسطين"، ولكنني في المقابل أحذر من تقادم الزمن الذي يتيح لمعالم القضية الاندثار.

- **عاطف الجولاني**

أحب أن أطرح الأمر وفق ما يلي:

- للموضوع في ذاته طابع من الحساسية، ويجب أن تكون هذه الحساسية لتوحيد الجهد، لا لتفرقته.
- أصبح الأردن مهدداً لأن الجهود تنـاثرت، ومشـروع الـوطن البـديل يريد إنهاء القضية وتهديد الكيان الأردني.
- يجب عدم ذكر التفاصيل، لعدم تقسيم الجهد، والأحرى التركيز علـى الكليات والمشتركات.
- لماذا يعاقب الفلسطينيون مـرتين، فقبـل عـام ١٩٦٧ كـان الفلسـطيني يستطيع أن يقيم الدولة،
- ومع ذلك قبل الوحدة مع الأردن تحت أي ظـرف ، وضـحى بهويتـه الخاصة وكيانه الخاص، ولذلك لا يمكن التعامل مع الأمر وكأنه إلقاء عبء فلسطيني على الأردن كما يبدو من حديث البعض .
- وضع الفلسطينيين في الأردن لـيس كوضـعهم في لبنـان، فلـيس مـن ضمن أولويات كـل القـوى في لبنـان معانـاة الشـعب في المخيمـات،

ولـرفض التـوطين هنـاك علاقـة بالانتخابـات والقـوى السياسـية والطائفية، أما الحق الإنساني فغير موجـود ألبتـة، وأبنـاء غـزة هنـاك يعيشون مشكلة إنسانية، ومشكلة أبناء غزة موجودة في أماكن أخرى.

- التمثيل السياسي حق للجميع بغض النظـر عـن الأصـول الجغرافيـة لتلبية المصالح الحياتية، حتـى إن العشـائر تطالـب بـذلك، خاصـة في التمثيل النيابي، فلا نريد خلط البعد الحياتي بالبعد السياسـي، ونريـد أن نبقى بعيدين عـن الإشـكاليات التفصـيلية الآن، لأن الـدخول في الإشكاليات لا يقف عند حد.
- حري بنا التركيز علـى طـرق المواجهـة وسـبلها، وأطالـب بالانفتـاح والوحـدة عربيـة والإسـلامية، وأرفـض القطريـات والانحيـازات الصغيرة.

- **أمين مشاقبة**

هنـاك إشـكالية بـين الجـانبين الفلسـطيني والأردنـي في تصـور هـذه الطروحات، ولكن الأهم هو أن نـدعم الصـمود ووجـود الإنسـان علـى أرضه في هذه القضية، خاصة في ظل الأرقـام الـتي تتحـدث عـن أن عـدد الذين دخلوا إلى الأراضي الأردنية بعد انتفاضة الأقصـى يعتـبر كـبيرا، مـا يعنى وجود خطورة وتهديد للأردن والقضية نحن سببها في بعض الأحيان.

الهويتان الفلسطينية والأردنية مهددتان؛ حيث هناك توجـه صـهيوني عالمي منذ زمن طويل لتحطيم هذه الهويات، فنظريا كان ذلك عام ١٦٢٢، ومن ثم كان التخطيط في مؤتمر لندن عام ١٨٤٠، ونلحظ أن الحديث عـن فكرة الوطن البديل لدى الدوائر الصـهيونية قـد بـدأ جليـا صـريحا علـي الصورت في هذه الآونة، أي بعد مرور أكثر من ستة عقـود علـى احـتلال

فلسطين عام ١٩٤٨، والمتوقع بعد هذه الفترة الزمنية نسيان المعالم الرئيسة للقضية وتلاشيها؛ إذ إن غالب الجيل المعاصر والواعي لتلك الدوائر الزمنية وأحداثها قد مات، وهذا بحسب الدراسات الأنثروبولوجية يعني انتهاء القضية في النفوس أو تلاشيها- حسبما اعتقد الصهاينة من قبل-.

وهناك عمليا تصفية للقضية الفلسطينية على حساب الأردن، والكلام يحتاج لوضوح أكثر وتحليل أوسع؛ فماذا يعني الصهاينة بدولة جنبا إلى جنب؟ وما هي حدود الجوار الجغرافي الفلسطيني- الأردني؟ وهو سؤال خطير لا تتم الإجابة عليه بوضوح من قبل المؤمنين بهذا الحل.

- **إبراهيم غوشة**

أبدأ مداخلتي بالتأكيد على أن أغلبية فلسطينية ساحقة تؤكد التزامها ومطالبتها وسعيها لتطبيق حق العودة، وأحب أن أشير إلى عدم الخوف من نسيان القضية أو تلاشيها عند الأجيال الصاعدة لأن هناك نماذج لشباب في العشرينات من أعمارهم تقاوم العدو الصهيوني والمشروع الصهيوني، داخل فلسطين وخارجها، فالقضية لا يمكن أن تنسى بعد مرور الأجيال، ونماذج ذلك كثيرة، فمثلا تتالت على الاستعمار في الجزائر سبعة أجيال لإزالته، ومكث الفرنجة ٢٠٠ عام في عالمنا قبل اضمحلالهم، إذاً، فالقضية تحتاج إلى نفَس طويل، ولا يوجد شعب يتخلى عن أرضه.

وحول مقولة "المهاجرون والأنصار" فهي مقولة رسمية، وأنا عاصرت تلك المقولة، نعم، نحن مهاجرون وأنصار لاسترجاع القدس، مسرى الرسول صلى الله عليه وسلم، فالقدس ليست للفلسطينيين، بل هي للجميع.

أما الانقسام الفلسطيني فهو انقسام على البرامج وليس على المصالح، فهناك فريق مع التحرير وحق العودة وهو ضد الوطن البديل، وفريق آخر مع غير ذلك كله، فالانقسام في فلسطين طبيعي، ويجب عدم اعتباره معيقا أساسيا يمنعنا من القيام بواجبنا تجاه القضية الفلسطينية، وأضرب مثلاً ما حدث في فرنسا من انقسام بين (بيتان) و(ديغول)؛ حيث انقسم الفرنسيون إلى فريقين: من يتحالف مع الاحتلال، ومن يناهضه.

- **جواد الحمد**

هناك عدد من التوجهات والوسائل التي تُعين الأمة العربية والأردن والشعب الفلسطيني على مواجهة المشروع الصهيوني الذي يعمل ضد فلسطين وضد الأردن وبقية المنطقة العربية.

- دعم الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، خاصة في الأردن سياسياً وعملياً، وأن يسمح له بالعمل لفلسطين وقضيتها على كافة المستويات، بما في ذلك بناء التنظيمات السياسية، والمنظمات الشعبية، وإنشاء حركة العودة الفلسطينية كحركة سياسية، وذلك كما أكد الملك الراحل الحسين بن طلال في مؤتمر قمة الرباط لعام ١٩٧٤ من "أن الجنسية المكتسبة للفلسطيني لا تفقده حقه في المطالبة بحقوقه في فلسطين".
- التأكيد على أهمية التلاحم والوحدة في المجتمع الأردني، لأن تفكيك المجتمع وإثارة الفتن فيه على أسس جهوية وإقليمية ونفعية إنما يساهم في إضعاف الدولة والمجتمع في مقاومة مشروع الوطن البديل ومشاريع التوطين الأخرى، وأن التهديد الصهيوني لفلسطين والأردن يجب أن

يكون عامل توحيد، وليس سببا لإثارة الخلافات والإشكالات وخلق المعاناة الإنسانية للفلسطينيين، ما قد يصب في خدمة مشـروع الـوطن البديل مباشرة، ولا بد من استمرار الإجمـاع الـذي حظـي بـه رفـض مشروع الوطن البديل، والاتفاق الكامـل علـى ضـرورة محاربـة هـذا المشروع برؤية إستراتيجية مشتركة ومتفق عليها بين مختلف الأطـراف والأطياف، وهو ما يعكس الإجماع الوطني الفلسطيني والأردني علـى ذات الهدف.

- إن استمرار الوضع الذي نحن عليه دون تحريـر فلسـطين كاملـة يعـني إبقاء الكيان الإسرائيلي وأن الوطن البديل مشروع قائم، ومـن يريـد تسوية مع إسرائيل يعني إبقاء المشروع لحفظ أمن إسرائيل.
- نريد مفهوما واضحا للوطن البـديل، وإذا كـان هنـاك حـرص علـى العودة فلا بد من أن تسمح الحكومة الأردنية بوجود حركـة سياسـية علـى أرضـها، في المخيمـات وغـير المخيمـات، لممارسـة العمـل في مواجهة المشروع الصهيوني، والعمل للقضية الفلسطينية، ويجب على الحكومة الأردنية أن تتعامل مع القوى الفلسطينية بتوازن، ولـيس أن تكون مع طرف ضد آخر.
- ندعو باسمكم إلى التوقف عن أي إجراء لا يخدم القضـية ولا يحمـي الشعب الفلسطيني أو قد يتسبب له بمعاناة إنسانية أو حياتية، أو قد لا يحقق الهدف بتأكيد حقه في العـودة والمواطنـة في الـداخل، ويجـب أن يكون ذلك عبر لجنة وطنية رسمية وشـعبية تشـرف علـى تطبيـق أي إجراءات من مثل هذه حتى لا يكون الناس فريسة الفهم الخـاطئ أو الاتجاه الخاطئ أو الدوافع الخاطئة أو الإجراء الخاطئ.

ولذلك فيجب عدم السماح بـأن يتحـول برنـامج مواجهـة مشـروع الوطن البديل وحماية القضية الفلسطينية وحماية الدولة الأردنية إلى برنـامج خلق معاناة للفلسطينيين بحجـة مقاومـة هـذا المشـروع، فالوحـدة الوطنيـة داخل الأردن، ومع الشعب الفلسطيني حيثما كان، تشكل أساسا متينا لهذه المواجهـة، مـدعوما بتقويـة صـمود الشـعب الفلسـطيني ومقاومتـه ضـد الاحتلال بكافة أشكال الدعم اللازم.

قائمة التعريف المشاركين

(حسب الترتيب الهجائي)

الاسم	الصفة
أ.د. أحمد سعيد نوفل	أستاذ علوم سياسية
أ.د. أمين مشاقبة	أستاذ علوم سياسية ووزير سابق
م. إبراهيم غوشة	قيادي سابق في حركة حماس
أ. جميل أبو بكر	سياسي وقيادي في جماعة الإخوان المسلمين
د. خالد عبيدات	سفير أردني سابق وباحث سياسي
أ. زكي بني إرشيد	سياسي وقيادي في جبهة العمل الإسلامي
أ. سمير سمعان	باحث ومؤرخ، وخبير في الدراسات العبرية
أ. عاطف الجولاني	رئيس تحرير صحيفة السبيل اليومية
أ. عبد الله المجالي	باحث سياسي وإعلامي
أ. علي أبو السكر	محام ونائب سابق
د. محمد قطاطشة	أستاذ علوم سياسية
أ. د. محمد مصالحة	عميد كلية الدراسات الدولية- الجامعة الأردنية
د. يعقوب سليمان	اقتصادي وسياسي/ أمين عام حزب حُماة الأردني
أ. ناهض حتر	إعلامي ومحلل سياسي
أ. جـواد الحمـد	مدير مركز دراسات الشرق الأوسط/ مدير الحلقة

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

- العلاقات التركية- الإسرائيلية، وتأثيرها على المنطقة العربية (١٩٩٦-٢٠٠٩م)/ دراسات ٥٨.
- معركة غزة ... تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل/ ندوات ٥٧.
- الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي/ ندوات ٥٦.
- التداعيات القانونية والسياسية لانتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني/ ندوات ٥٥.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥م، -٣-/ ندوات ٥٤.
- حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي في الأردن/ ندوات ٥٣.
- حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق/ ندوات ٥٢.
- رؤى استراتيجية إسرائيلية لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦م ضد لبنان/ دراسات ٥١.
- إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م/ ندوات ٥٠.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥م/ ندوات ٤٩.
- العرب وإسرائيل، سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥م/ مؤتمرات ٤٨.
- العرب ومقاطعة إسرائيل/ دراسات ٤٧.
- الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني/ ندوات ٤٦
- آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن/ ندوات ٤٥
- منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي/ ندوات ٤٤.
- انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية/ ندوات ٤٣.

- الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥ ... ظروفها، آلياتها، نتائجها/ ندوات ٤٢.
- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية/ دراسات ٤١.
- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية/ دراسات ٤٠.
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢) / (بالإنجليزية)/ دراسات ٣٩.
- الاستثمار في الأردن ... فرص وآفاق/ ندوات ٣٨.
- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات/ ندوات ٣٧.
- الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة/ دراسات ٣٦.
- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن/ ندوات ٣٥.
- انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي/ ندوات ٣٣.
- الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر/ ندوات ٣٢.
- المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات/ ندوات ٣٢.
- الدولة الفلسطينية المستقلة/ ندوات ٣١.
- الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل/ ندوات ٣٠.
- التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط/ ندوات ٢٩.
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة/ دراسات ٢٨.
- دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة/ دراسات ٢٧.
- مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية/ ندوات ٢٦.
- أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد/ دراسات ٢٥.
- قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، ط٣/ دراسات ٢٤.
- القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA)/ تقارير ٢٣.
- اتفاق الخليل ... نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي/ دراسات ٢٢.
- المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط٧/ دراسات ٢١.

- دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)،ط٣/ دراسات ٢٠.
- عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني/ دراسات ١٨.
- إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي/ دراسات ١٧.
- مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط/ دراسات ١٧.
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (إنجليزي)./ تقارير ١٦.
- توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط/ تقارير ١٥.
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)/ تقارير ١٤.
- التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط/ دراسات ١٣.
- معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية ... دراسة وتحليل، ط٢/ دراسات ١٢.
- في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)، ط٥/ دراسات ١١.
- مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، ط٢/ دراسات ١٠.
- الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني/ دراسات ٩.
- انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني/ ندوات ٨.
- أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي/ حلقات بحث ٧.
- المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة)/ دراسات ٥.
- مستقبل السلام في الشرق الأوسط/ دراسات ٤.
- الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير/ ندوات ٣.
- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط/ ندوات ٢.
- نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط/ دراسات ١.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١. الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية، ع ٣٥.
٢. المأزق الأميركي في العراق ... رؤى في استراتيجيات الخروج ،ع ٣٤.
٣. اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، ع٣٣.
٤. صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ع ٣٢.
٥. الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ع٣١.
٦. تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، ع ٣٠.
٧. تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل، ع٢٩.
٨. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج٢، الحرب على العراق، ع ٢٨.
٩. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج ١، الحرب على أفغانستان، ع٢٧.
١٠. حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق/ مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق).
١١. المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، ع٢٥، ٢٠٠٣م.
١٢. مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، ع ٢٤، ٢٠٠٣م.
١٣. انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، ع٢٣، ٢٠٠٣م.
١٤. الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، ع٢٢، ٢٠٠٢م.

١٥. الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، ع٢١، ٢٠٠٢م.
١٦. تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، ع٢٠، ٢٠٠٢م.
١٧. عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، ع ١٨و١٩، ٢٠٠٢م.
١٨. الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، ع١٧، ٢٠٠٢م.
١٩. الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، ع١٦، ٢٠٠١م.
٢٠. انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، ع١٤و١٥، ٢٠٠١م.
٢١. مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، ع١٣، ٢٠٠٠م.
٢٢. الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، ع١٢، ٢٠٠٠م.
٢٣. الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، ع١٠و١١.
٢٤. توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، ع٨, ٩.
٢٥. القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، ع٧.
٢٦. توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، ع٦.
٢٧. المواجهة بين حماس والموساد، ع٤و٥.
٢٨. نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، ع٢و٣.
٢٩. المواجهة بين العراق وأمريكا، ع١.

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، بدأت عام ١٩٩٦م، وصدرت منها حتى الآن الأعداد (١-٥١) .

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١. الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي.
٢. دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة.
٣. اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية.
٤. نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي.
٥. تداعيات حصار غزة وفتح معبر رفح.
٦. دور مؤسسة القمة العربية ومستقبلها.
٧. أزمة السلة الغذائية العربية، التحديات واتجاهات المعالجة.
٨. الفاتيكان والعرب، تحديات وآفاق في ضوء زيارة البابا للمنطقة.
٩. رسالة أوباما التصالحية والمطلوب عربيا
١٠. القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، الواقع والمستقبل

developing the Transfer programmes. Furthermore, the 1948 war – with its brutal massacres and terrorist operations of unprecedented killing of the Palestinian people – was a direct cause of reviving the Transfer programmes as well as the destruction of the Palestinian villages. Today, the strategy continues with the major Israeli parties, believing that Jordan is the best place for an alternative homeland for the Palestinians in what they call the "Jordanian Option."

The book refers to the American acceptance of the Alternative Homeland project mentioning an article in the Time Magazine in 1991 states that Jordan is the" new Palestine". Another article in the Foreign Affairs Journal was entitled "Is Jordan Dom" in 1993.

The book makes it clear that the project is rejected at all the public and official Jordanian, Palestinian and Arab levels. In the conclusion, mechanisms are proposed to confront the Israeli project, in general, and the Alternative Homeland, in particular. Some of these are promoting the Jordanian internal unity; encouraging the right of return; backing the Palestinian resistance in all its forms; and supporting the Palestinian identity anywhere around the globe in order to reinforce its right of return. It is warned against the dismantlement of the Jordanian society by inciting hatred on the bases of affiliation, region or interest, as this will weaken the state and the society in fighting against the Alternative Homeland and other transfer projects. The Israeli threat to both Palestine and Jordan should be a unifying factor, rather than a reason for disputes and human suffering for the Palestinians – which goes to the direct benefit of the Alternative Homeland ideas. It is worth noting that there is a complete agreement on the necessity of combating the project in a common strategic vision agreed upon by all parties from all affiliations, reflecting the Palestinian national unanimity concerning that goal.

Abstract

This book explores the Palestinians' Alternative Homeland that Israel's advocate for. It discusse its negative influence on both Jordan and the Palestinian issue. On the one hand, the initiatives and agreements to carry out the project and its scenarios in the future are discussed. On the other hand, focus is laid on the mechanisms and techniques to confront the project on both the public and official levels in Jordan and Palestine.

The book deals with the Palestinians' Alternative Homeland project in light of the Israeli extreme right's taking over. It is also motivated by the Zionist revival of the Alternative Homeland theory. This comes while weakness overruling the Palestinian National Authority – in all its leadership, negotiation and field components. It also comes when several parties in the region and worldwide have adopted a stance pushing for a final solution to the Palestinian issue at the expense of Jordan, leading to serious consequences on all political, strategic, social and economic levels.

The book consists of three chapters. First chapter investigates the philosophy of the Palestinians' Alternative Homeland, and the consequences of reviving it to Jordan and the Palestinian issue. Second chapter discusses the possible scenarios of its implementation. Third chapter deals with the mechanisms of confronting the project at all levels.

The book shows that the Alternative Homeland for Palestinians constitutes one of the strategic foundations of the Zionist project, based on the Transfer theory since its beginning in 1897. The massive waves of immigrants – facilitated by the British colonization and the Balfour Declaration – formed an efficient tool of supporting and

Contents

Title	Page
Executive Summary	7
Foreword	13
Introduction	18
Chapter One: **Alternative Homeland Philosophy: Its Effect on Jordan and the Palestinian Issue**	25
Chapter Two: **Mechanisms, Scenarios and Spans of Possible Implementation of the Project**	31
Chapter Three: **Mechanisms of Confrontation against the project**	45
Detailed discussions of the seminar	65
List of Participants	81
English Abstract	--

Alternative Homeland for Palestinians

Scenarios of Implementation
Techniques of Confrontation

Foreword By
Ahmad Obaidat

Editor
Jawad El-Hamad

Participants

Zaki Beni-Irshid
Abdullah Al-Majali
Nahidh Hatter
Samir Sam'an
Ali Abu-suker
Yaqob Suleiman

The views of the contributors does not necessarily stand

to **MESC** *position*

First Edition

Amman – 2010

Copy Rights Reserved to MESC

To order our publication:

Middle East Studies Center

P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan

Tel: ++962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo

http:// www.mesc.com.jo
and All Jordanian & Arabic Libraries

Alternative Homeland for Palestinians

Scenarios of Implementation
Techniques of Confrontation